الحدث

تواصلت المعارك بين حزب الله والجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان وسط توسيع الاحتلال دائرة استهدافاته التي شملت عمق بيروت وجبل لبنان وشمال العاصمة، إلى جانب استهداف الجيش اللبناني الذي اعلن مقتل اثنين من جنوده بنيران الاحتلال، بينما أنذر 25 قرية جنوبية بإخلائها

جبهة لبنان

استهداف الجيش وبيروت انتقاماً لخسائر الغزو

بين انقاض مبنى استهدفه الاحتلال في بيروت (كارل كورت/Getty)

حصيلة الشهداء في الغارة الإسرائيلية على مركز للهيئة الصحية الإسلامية التابعة لحزب الله في الباشورة، وسط بيروت، إلى تسعة شهداء، فيما قالت الوكالة الوطنية للإعلام (الرسمية اللبنانية) إن قوات الاحتلال استخدمت خلال الغارة القنابل الفوسفورية المُحرّمة دولياً. وفي الوقت الذي تواصلت فيه الغارات أمس على مناطق متفرقة من الجنوب والبقاع شرقي لبنان، قال وزير الصحة اللبناني فراس الأبيض، في مؤتمر صحافي أمس، إن حصيلة العدوان الإسرائيلي بلغت 1974 قتيلاً، بينهم 127 طفلاً، و9384 مصاباً، منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2023. وأضاف أن الغارات الإسرائيلية قتلت 40 شخصاً من الطواقم الطبية والطوارئ، بالإضافة إلى تضرر عشرات المراكز الصحية.

وأدخل الجيش الإسرائيلي أيضاً إلى دائرة أهدافه الموسّعة حديثاً الجيش اللبناني، الذي استشهد اثنان من عناصره، أمس، بنيران إسرائيلية مباشرة. وفي تطور لافت في مجرى العمليات، فقد رد الجيش اللبناني على مصادر النيران الإسرائيلية بعد استهداف مركز له في منطقة بنت جبيل في الجنوب، ما أسفر عن استشهاد عسكري لبناني. واستشهد أحد العسريين وأصيب آخر بجروح، أمس أيضاً، نتيجة اعتداء من الجانب الإسرائيلي، وذلك أثناء تنفيذ مهمة إخلاء وإنقاذ بمشاركة الصليب الأحمر اللبناني في بلدة الطيبة – مرجعيون جنوبي البلاد. وقال مصدر في الجيش اللبناني، لـ«العربي الجديد»، إن «مجموع عدد الشهداء من العسريين هو أربعة حتى الساعة، وذلك منذ بدء العدوان على الجنوب اللبناني في الثامن من أكتوبر 2023، ومن ثم توسعة ميدانياً»، مشيراً إلى أن «هناك عدداً من الجرحى أيضاً سقطوا خلال هذا العام». ولفت المصدر إلى أن «عدد الشهداء الأربعة هو من الذين استشهدوا خلال تأدية مهامهم وفي أثناء الخدمة، لكن هناك عسكريين استشهدوا أثناء وجودهم في منازلهم، منهم (أول من) أمس الأربعاء مثلاً في استهداف منطقة الباشورة في بيروت»، مشيراً إلى أن «الاحتلال الإسرائيلي يستهدف الجيش بشكل مباشر، وهذا ما لن نسمح به وسنرد على مصادر النيران، والجيش سيكون بالمرصاد لهذه الضربات». في غضون ذلك، قال جيش الاحتلال، في بيان أمس، إن قواته قصفت «مبنى بلدية بنت جبيل في جنوب لبنان، وقتلت 15 من أعضاء حزب الله»، فيما لم يعلق الحزب على هذه الأنباء. وفي السياق، حذر بيان لجيش الاحتلال، أمس، مزيداً من القرى جنوبي لبنان، طالباً من سكانها إخلاء بيوتهم، وأنه «يحظر» عليهم «التوجه جنوباً». وحدد المتحدث بلسان الجيش الإسرائيلي للإعلام العربي أفيخاي أدرعي، في منشور على منصة إكس، القرى التي شملها التحذير، وهي 25 قرية، ليصبح عدد القرى التي وجه إليها الاحتلال التحذير نفسه 70 قرية. وقال: «عليكم إخلاء بيوتكم فوراً والتوجه إلى شمال نهر الأولي». إلى ذلك، عقد رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية نجيب ميقاتي، أمس، سلسلة اجتماعات في السرايا الحكومية ببيروت، في سياق معالجة تداعيات العدوان الإسرائيلي على لبنان وأزمة التهجير من مختلف مناطق الجنوب والبقاع، والتي تخطت مليون مهجّر.

إجلاء رعايا

أعلنت الحكومة الروسية، أمس الخميس، أن روسيا أجلت 60 من أفراد عائلات دبلوماسييها من لبنان بسبب القصف الإسرائيلي، وذلك في أول رحلة إجلاء تنظمها وسط الحرب الدائرة. وقالت وزارة الحالات الطارئة الروسية إن عملية الإجلاء جرت بناءً على تعليمات الرئيس فلاديمير بوتين، من جهتها، أعلنت وزارة الخارجية البريطانية، أمس، أن لندن ستستأجر «عددًا محدودًا من الرحلات الجوية» في الأيام المقبلة لإجلاء «مئات الرعايا» من لبنان.

قاعدة سخنين للصناعات العسكرية (شركة رافائيل) في خليج عكا بصلية صاروخية. المقابل، وبينما نفذ الاحتلال غارات عصر أمس على ضاحية بيوت الجنوبية، أعلن الجيش الإسرائيلي، في بيان، أن طائرات حربية تابعة له «أغارت (عصر أمس)، بتوجيه استخباري من هيئة الاستخبارات، على أهداف تابعة لركن الاستخبارات لحزب الله في بيروت، حيث كان داخلها عناصر الوحدة ووسائل جمع المعلومات ومقار القيادة وبنى تحتية أخرى». وبحسب مزاعم الجيش، «يعتبر ركن الاستخبارات في حزب الله المؤسسة الاستخبارية المركزية في الحزب، والمسؤولة عن بناء صورة استخبارية عن إسرائيل وجيشها، حيث يقود العمل الاستخباري في حزب الله في مواجهة إسرائيل». يأتي ذلك بالتزامن مع استهداف بلدة كيفون (أغلبية شيعية) في قضاء عاليه لأول مرة منذ بدء الحرب، بغارة إسرائيلية، إذ يعد هذا القضاء خارج دائرة استهداف الاحتلال، باعتبارها منطقة خارج نفوذ الحزب. كذلك، أغار الاحتلال، أمس، على بلدة المعيصرة (أغلبية شيعية) في فتوح كسروان، شمال بيروت، للمرة الثانية منذ غارة استهدفتها للمرة الأولى الشهر الماضي، وضعت في إطار استهداف الحاضنة الشعبية لحزب الله.

كما أعلنت وزارة الصحة اللبنانية ارتفاع حصيلة الشهداء في الغارة الإسرائيلية على مركز للهيئة الصحية الإسلامية التابعة لحزب الله في الباشورة، وسط بيروت، إلى تسعة شهداء، فيما قالت الوكالة الوطنية للإعلام (الرسمية اللبنانية) إن قوات الاحتلال استخدمت خلال الغارة القنابل الفوسفورية المُحرّمة دولياً. وفي الوقت الذي تواصلت فيه الغارات أمس على مناطق متفرقة من الجنوب والبقاع شرقي لبنان، قال وزير الصحة اللبناني فراس الأبيض، في مؤتمر صحافي أمس، إن حصيلة العدوان الإسرائيلي بلغت 1974 قتيلاً، بينهم 127 طفلاً، و9384 مصاباً، منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2023. وأضاف أن الغارات الإسرائيلية قتلت 40 شخصاً من الطواقم الطبية والطوارئ، بالإضافة إلى تضرر عشرات المراكز الصحية.

وأدخل الجيش الإسرائيلي أيضاً إلى دائرة أهدافه الموسّعة حديثاً الجيش اللبناني، الذي استشهد اثنان من عناصره، أمس، بنيران إسرائيلية مباشرة. وفي تطور لافت في مجرى العمليات، فقد رد الجيش اللبناني على مصادر النيران الإسرائيلية بعد استهداف مركز له في منطقة بنت جبيل في الجنوب، ما أسفر عن استشهاد عسكري لبناني. واستشهد أحد العسريين وأصيب آخر بجروح، أمس أيضاً، نتيجة اعتداء من الجانب الإسرائيلي، وذلك أثناء تنفيذ مهمة إخلاء وإنقاذ بمشاركة الصليب الأحمر اللبناني في بلدة الطيبة – مرجعيون جنوبي البلاد. وقال مصدر في الجيش اللبناني، لـ«العربي الجديد»، إن «مجموع عدد الشهداء من العسريين هو أربعة حتى الساعة، وذلك منذ بدء العدوان على الجنوب اللبناني في الثامن من أكتوبر 2023، ومن ثم توسعة ميدانياً»، مشيراً إلى أن «هناك عدداً من الجرحى أيضاً سقطوا خلال هذا العام». ولفت المصدر إلى أن «عدد الشهداء الأربعة هو من الذين استشهدوا خلال تأدية مهامهم وفي أثناء الخدمة، لكن هناك عسكريين استشهدوا أثناء وجودهم في منازلهم، منهم (أول من) أمس الأربعاء مثلاً في استهداف منطقة الباشورة في بيروت»، مشيراً إلى أن «الاحتلال الإسرائيلي يستهدف الجيش بشكل مباشر، وهذا ما لن نسمح به وسنرد على مصادر النيران، والجيش سيكون بالمرصاد لهذه الضربات». في غضون ذلك، قال جيش الاحتلال، في بيان أمس، إن قواته قصفت «مبنى بلدية بنت جبيل في جنوب لبنان، وقتلت 15 من أعضاء حزب الله»، فيما لم يعلق الحزب على هذه الأنباء. وفي السياق، حذر بيان لجيش الاحتلال، أمس، مزيداً من القرى جنوبي لبنان، طالباً من سكانها إخلاء بيوتهم، وأنه «يحظر» عليهم «التوجه جنوباً». وحدد المتحدث بلسان الجيش الإسرائيلي للإعلام العربي أفيخاي أدرعي، في منشور على منصة إكس، القرى التي شملها التحذير، وهي 25 قرية، ليصبح عدد القرى التي وجه إليها الاحتلال التحذير نفسه 70 قرية. وقال: «عليكم إخلاء بيوتكم فوراً والتوجه إلى شمال نهر الأولي». إلى ذلك، عقد رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية نجيب ميقاتي، أمس، سلسلة اجتماعات في السرايا الحكومية ببيروت، في سياق معالجة تداعيات العدوان الإسرائيلي على لبنان وأزمة التهجير من مختلف مناطق الجنوب والبقاع، والتي تخطت مليون مهجّر.

يمكن جرنا إلى مثل هذا السيناريو»، من جهة أخرى، أفادت سلطة الإطفاء والإنقاذ الإسرائيلية، بعد ظهر أمس، بعمل 11 فريقاً في عدة مناطق في الجليل الغربي إثر إخماد حرائق وتمشيط مناطق عديدة جراء سقوط قذائف صاروخية أطلقت من الأراضي اللبنانية أو جراء اعتراضها وسقوط شظايا. وقالت إن «الطواقم تمكنت من السيطرة على الحرائق الناشبة بجوهر حريق كبير في منطقة الكابري (شرق نهاريا)». من جهتها، قالت مصادر للتلفزيون العربي إن جندياً إسرائيلياً قتل وأصيب آخر جراء سقوط صاروخ داخل قاعدة عسكرية شمالي إسرائيل، مضيفة أن مروحية إسرائيلية شوهدت وهي تنقل مصابين في معارك إلى مستشفى رمبام في حيفا. وبالتزامن، كان حزب الله يعلن استهداف موجّه، إلى جانب قصف مدينة طبريا في رافائيل، في خليج عكا بصلية صاروخية. المقابل، وبينما نفذ الاحتلال غارات عصر أمس على ضاحية بيوت الجنوبية، أعلن الجيش الإسرائيلي، في بيان، أن طائرات حربية تابعة له «أغارت (عصر أمس)، بتوجيه استخباري من هيئة الاستخبارات، على أهداف تابعة لركن الاستخبارات لحزب الله في بيروت، حيث كان داخلها عناصر الوحدة ووسائل جمع المعلومات ومقار القيادة وبنى تحتية أخرى». وبحسب مزاعم الجيش، «يعتبر ركن الاستخبارات في حزب الله المؤسسة الاستخبارية المركزية في الحزب، والمسؤولة عن بناء صورة استخبارية عن إسرائيل وجيشها، حيث يقود العمل الاستخباري في حزب الله في مواجهة إسرائيل». يأتي ذلك بالتزامن مع استهداف بلدة كيفون (أغلبية شيعية) في قضاء عاليه لأول مرة منذ بدء الحرب، بغارة إسرائيلية، إذ يعد هذا القضاء خارج دائرة استهداف الاحتلال، باعتبارها منطقة خارج نفوذ الحزب. كذلك، أغار الاحتلال، أمس، على بلدة المعيصرة (أغلبية شيعية) في فتوح كسروان، شمال بيروت، للمرة الثانية منذ غارة استهدفتها للمرة الأولى الشهر الماضي، وضعت في إطار استهداف الحاضنة الشعبية لحزب الله.

كما أعلنت وزارة الصحة اللبنانية ارتفاع

الحوثيون يعلنون استهداف تل أبيب بالمسيّرات

أعلنت جماعة الحوثيين في اليمن، أمس الخميس، تنفيذ هجوم بطائرة مسيّرة على تل أبيب، إلا أن السلطات الإسرائيلية لم تؤكد ذلك رسمياً. وقال الحوثيون في بيان «نفّذ سلاح الجو المسيّر في القوات المسلحة اليمنية (التابعة للحوثيين) عملية عسكرية استهدفت هدفاً حيوياً في منطقة يافا (تل أبيب) في فلسطين المحتلة، وذلك بعدد من الطائرات المسيّرة نوع يافا». وأضافوا أن العملية حققت «أهدافها بنجاح، وذلك بوصول المسيّرات إلى أهدافها دون أن يتمكن العدو من التصدي لها أو إسقاطها». من جهته، قال الجيش الإسرائيلي إنه اعترض «هدفاً جوياً مشبوهاً» قبالة وسط إسرائيل ليل الأربعاء-الخميس، من دون تقديم تفاصيل.

(فرانس برس)

حكومة ستارمر تتجسس فوق غزة

قال موقع ديكلاسيفايد البريطاني، وهو موقع متخصص في التحقيق بأنشطة وكالات الاستخبارات والجيش البريطانية، وتأثيرها على حقوق الإنسان، في تقرير أمس الخميس إن حكومة حزب العمال، أمرت بـ100 رحلة تجسس فوق غزة لمساعدة الاستخبارات الإسرائيلية، وهو ما يعادل أكثر من رحلة واحدة يومياً منذ تولي كير ستارمر (الصورة) منصب رئيس الوزراء في 5 يوليو/تموز الماضي. ووجد الموقع، بشكل مستقل، أن الرحلات المغادرة من القاعدة الجوية البريطانية في قبرص أكروتيري، تحلق فوق غزة تحت إشراف ستارمر، على الرغم من رفض وزارة الدفاع إعطاء تفاصيل.

(العربي الجديد)

فصائل عراقية تتحسب لعدوان إسرائيلي

قال المتحدث باسم «المقاومة الإسلامية»، في العراق، القيادي بـ«كتائب سيد الشهداء»، الشيخ كاظم الفرطوسي، إنهم سيواصلون استهداف الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي عمق الكيان الإسرائيلي، نصرة لغزة ولبنان، مؤكداً لـ«العربي الجديد»، أمس الخميس، أنهم «يتحسبون» من عدوان تشنه إسرائيل على العراق. وصعّدت الفصائل العراقية التي تنضوي ضمن «المقاومة الإسلامية»، عملياتها في الأيام الأخيرة. وقال الفرطوسي، مضيفاً أن «ردود الأفعال هي التي تحدد سياق هذه الضربة». كما أشار إلى أن العلاقة ما بين روسيا وإسرائيل «تأثرت منذ بدء الحرب الأوكرانية، في فبراير/ شباط 2022، بسبب اتهام موسكو تل أبيب بتزويد الأوكرانيين بالسلاح». وبرأيه، «ربما تحاول موسكو الإمساك بالعصا من الوسط في علاقتها مع الإيرانيين والإسرائيليين».

من جهته، رأى المحلل العسكري السوري العقيد عبد الجبار عكيدي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن الضربة الإسرائيلية في محيط قاعدة حميميم «تأتي في سياق الاستهداف المتواصل لأذرع إيران في المنطقة، لا سيما حزب الله اللبناني». ويبدو وفق عكيدي أن «أن التوتر في المنطقة انزلق إلى حرب شاملة تقريباً على حزب الله وملاحقته في كل مكان في سورية، من العاصمة دمشق إلى دير الزور شرقاً والآن في الساحل». وأشار إلى أنه «من غير الواضح ما إذا كانت طهران قد تخلت عن مليشياتها وأذرعها في المنطقة، مقابل الحفاظ على مشروعها النووي والبقاء بمأمن عن الهجمات»، مضيفاً أنه «يبدو أن مرحلة التخادم بين إيران والغرب وإسرائيل قد انتهت، وبدأت مرحلة جديدة تقوم على إبعاد المليشيات الإيرانية عن الحدود الإسرائيلية. وباعتقاده، «ستكون هناك اتفاقيات وتفاهمات جديدة في المنطقة مختلفة تماماً عن السابقة».

للحديث تتمة...

أوروبا... عام بعد الحرب على غزة

ناصر السهلي

يصعب إنكار التغير الحاصل على مستوى الرأي العام الأوروبي بعد عام على «السابع من أكتوبر». نعم، جيل زد الأوروبي، بصفتهم قادة مستقبل، أكثر تفهماً للحق الفلسطيني. وساهم هذا الجيل، مع جيل شاب فلسطيني-أوروبي في مواجهة تحيّز وسائل الإعلام التقليدية للاحتلال الإسرائيلي. والصحيح أيضاً أن تراكم الوعي بقضية فلسطين شكّل ضغطاً على الطبقات السياسية الحاكمة، وإن بشكل نسبي. الامتعاض الأوروبي من الحمل الثقيل لجرائم الحرب الإسرائيلية، بكل تفاصيلها في قطاع غزة، والحرج من النبرة العنجهية لبنيامين نتنياهو، عُبّر عنهما بخطاب إعلامي قدّمه مسؤول السياسات الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل. مع ذلك كله، وغيره كثير، فإن الجار الأوروبي لم يتخلّ بعد عن تبعيته للحليف الأميركي فيما يتعلق بقضية فلسطين ومشاريع نتنياهو، التي تؤثر بصورة مباشرة على مصالح أوروبا. بالطبع تملك القارة بعض العقلانية، التي يمكن أن تترجم امتعاضها من تل أبيب إذا ما تضافر جهد عربي يذكّرها بمصالحها العميقة مع المنطقة. فتراك العرب غيرهم يقررون مستقبل منطقتهم سيجعل الامتعاض الأوروبي من عجرفة نتنياهو ومعسكره حالة يتعايش معها، مثلما تعايش مع كل تداعيات احتلال 1967 والعقود الأخيرة من حديث أجوف عن عملية السلام ونسف اتفاق أوسلو، ومع تصويت الكنيست بوقاحة على رفض الدولة الفلسطينية. الواقع اليوم، وهو كلام قد يُغضب البعض، ليس «الدقائق الأخيرة» لهزيمة المشروع الصهيوني، بالتالي ما تحقق أوروبياً ليس مسلماً ثابتاً، بدون جهد عربي وفلسطيني لترسيخه. فهذه الأجيال الأوروبية تعيش واقعاً يقول إن الطبقة السياسية التقليدية في دولها تزايد على اليمين المتطرف في الجرأة على استغلال فرص تشويه النضال والمقاومة الفلسطينية. لفرض تكميم أفواه بحق القوى الأوروبية المتضامنة مع فلسطين نيابة عن اللوبيات الصهيونية، باختراع «مخططات إرهابية» و«معاداة سامية». وسط كل ذلك، إذا ما تُركت الأمور فقط لما تحقق في لدونالد ترامب). حليف الصهيونية بعد سنوات من اتهامه بمعاداة اليهود، بخلطه بين كراهية المهاجرين والمسلمين والسياسة الخارجية. وبافتراض استمرار الوضع العربي في حالة غيبوبة، وتواصل الانقسام الفلسطيني على سراب، فسنكون أمام مقررة سياسات خارجية أوروبية، الإستونية كايا كالاس، أكثر تظهيراً لتحيزها لتل أبيب، كما تفعل رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين.

تقرير

المعابر الحدودية تحت التهديد الإسرائيلي

غازي عنلاب ـ **محمد كركص**

يضع الاحتلال الإسرائيلي في حربه المتواصلة على لبنان، عينه على المعابر الحدودية بين لبنان وسورية، وبعدما استهدف في الأيام الماضية نقاطاً حدودية بين البلدين، عاد أمس الخميس ليهدد بشكل غير مباشر باستهداف معبر المصنع الحدودي، بحجة استخدامه لنقل «وسائل قتالية إلى لبنان». وقال الجيش الإسرائيلي، في بيان أمس، إنه «منذ استهداف محاور التهريب الحدودية عند الحدود السورية اللبنانية يوم الخميس (من الأسبوع الماضي) أصبح معبر المصنع الحدودي المعبر الرئيسي الذي ينقل حزب الله من خلاله الوسائل القتالية»، مدعياً أن الحزب «حاول على مدار الأسبوع الأخير تنفيذ عمليات نقل وتهريب وسائل قتالية حساسة، منها وسائل قتالية برية، ووسائل قتالية مخصصة لجبهة جنوب لبنان عبر معبر المصنع». حزب الله يحاول استغلال الغطاء المدني لنقل الوسائل القتالية الواردة من إيران عبر سورية، مختبئاً بين المدنيين السوريين واللبنانيين». وتابع أن «الدولة اللبنانية هي المسؤولة عن معابرها الحدودية الرسمية، وهي قادرة على أن تمنع حزب الله من المرور من هذه المعابر». وحثّ «دولة لبنان على إجراء تفتيش صارم للشاحنات المارة عن طريق المعابر المدنية، وإعادة الشاحنات والمركبات التي تحتوي على الوسائل القتالية إلى سورية»، محذراً من أنه «لن يسمح بتهريب هذه الوسائل القتالية، ولن يتردد في التحرك إذا اضطر لذلك على غرار ما قام به طيلة هذه الحرب». وكانت طائرة مُسيّرة إسرائيلية، قد استهدفت ليل الأحد الماضي، بصاروخ موجّه، مركز الجمارك السوري في معبر جديدة يابوس الحدودي مع لبنان، ويوم الخميس من الأسبوع الماضي، استهدفت طائرة استطلاع إسرائيلية جسراً يربط بين لبنان وسورية بالقرب من معبر مطربا الحدودي، في ريف محافظة حمص الغربي، ما أسفر عن إصابة ثمانية أشخاص، فيما أعلن جيش الاحتلال، في حينه، أنه استهدف ثمانية معابر ونقاطاً حدودية، في إطار سعيه لمنع أي إمدادات عسكرية لحزب الله من الأراضي السورية، وفق زعمه. يُذكر أن عشرات الآلاف من السوريين واللبنانيين قد فروا من لبنان منذ نحو أسبوع باتجاه سورية، عبر المعابر بين البلدين، ونقلت صحيفة الوطن، المقربة من النظام، عن مصدر في إدارة الهجرة والجوازات، أن عدد الوافدين اللبنانيين إلى سورية بلغ نحو 72 ألفاً، وعدد العائدين السوريين نحو 197 ألفاً منذ بدء العدوان الإسرائيلي الحالي على لبنان، يوم الاثنين 23 سبتمبر/أيلول الماضي.

عبر عشرات الآلاف نحو سورية خلال الأيام الماضية

وهناك ستة معابر حدودية شرعية تربط بين سورية ولبنان، أربعة منها في ريف محافظة حمص، وواحد في ريف محافظة طرطوس، وآخر في ريف محافظة دمشق، وهي معبر جديدة يابوس الواقع بين بلدة جديدة يابوس في ريف محافظة دمشق الغربي، ويقابلها من الطرف اللبناني بلدة المصنع في محافظة البقاع، ويعتبر من أهم المعابر التجارية، ومعبر البويضة الواقع بين قرية البويضة في ريف حمص الغربي وقرية العبودية في لبنان، ويستخدم لنقل البضائع والمسافرين. يضاف إليهما معبر جوسية الذي يصل سورية ولبنان من جهة جوسية التابعة لمدينة القصير ومدينة القاع على الطرف اللبناني، ويُستخدم لنقل البضائع، ومعبر تلكلخ الواقع بين قرية تلكلخ في ريف محافظة حمص الغربي ومنطقة وادي خالد من الجهة اللبنانية، ومعبر مطربا بريف حمص الغربي، ومعبر العريضة الواقع بين محافظة طرطوس وقرية العريضة. أما المعابر غير الشرعية، فيوجد العشرات منها على طول الحدود بين سورية ولبنان، وغالباً ما تُستخدم لتهريب البضائع والأشخاص.

وقال الباحث في مركز جسور للدراسات وائل علوان، لـ«العربي الجديد»، إن «إسرائيل ستلاحق ما تعتقد أن حزب الله سيلجأ إليه»، متحدثاً عن أن «هناك معابر غير شرعية كان يستخدمها حزب الله بشكل واسع لدخول وخروج القيادات والعناصر والمجموعات والأسلحة والذخائر من لبنان إلى سورية والعكس»، مشيراً إلى أن «هذه المعابر واضحة ومكشوفة». ولفت علوان إلى أن «حزب الله بات اليوم يعاني من الخلل الأمني الذي أصابه، لا سيما بعد عملية تفجير أجهزة البيجر، ومن بعدها اغتيال قيادات الصف الأول في الحزب، ولذلك باتت لديه هواجس أمنية كبيرة جداً، خصوصاً فوبيا الاختراق الأمني، لذلك لن يستخدم المعابر الاعتيادية لنقل الأسلحة والعناصر». وأضاف أن «إسرائيل تعتقد أن الحزب سيلجأ إلى تمرير الأسلحة، وتمرير العناصر بين اللاجئين والمدنيين»، متوقعاً بأنه «حتى إن صح ما تدعيه إسرائيل بأن الحزب يستخدم القوافل المدنية في أغراض عسكرية، فإن ذلك لا يبرر استهداف المعابر، فهناك خطر مؤكد على المدنيين»، موضحاً أن «هناك الاف المدنيين اللبنانيين والسوريين الذين فروا من الحرب في لبنان إلى سورية». من جهته، قال الناشط أبو يوسف الحمادة، من ريف دمشق الغربي القريب من الحدود مع لبنان، إن التهديد الإسرائيلي باستهداف المعابر يشكل خطراً جسيماً على حركة المدنيين النشطة في هذه الفترة بسبب الحرب في لبنان. وأضاف لـ«العربي الجديد» أنه لا يمكن التأكد من المزاعم الإسرائيلية باستخدام تلك المعابر لتهريب معدات عسكرية، لكن عادة لا تُستخدم المعابر الرسمية لهذه الأغراض، مشيراً إلى أن لدى حزب الله الكثير من الطرق عبر الجبال والممرات الوعرة غير الحدود لنقل الأسلحة، مستبعداً أن يلجأ إلى المعابر الرسمية الموضوعة تحت مراقبة إسرائيلية لصيقة. ورأى أن إسرائيل لا تكترث لحياة المدنيين، ومن غير المستبعد أن تقدم على استهداف المعابر، حتى لو أدى ذلك إلى وقوع خسائر بين المدنيين.

انتهاك حقوق الإنسان

دان مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، أمس الخميس، استهداف الإسرائيليين للعاملين في مجال الرعاية الصحية في العاصمة اللبنانية بيروت، وتحديداً في منطقة الباشورة، حيث استشهد 9 أشخاص، بينهم 7 مسعفين. وأضاف في منشور على منصة إكس، أن المدنيين ليسوا ضحايا للهجمات الإسرائيلية فحسب، بل هم محرومون أيضاً من خدمات الرعاية الطارئة. وتابع: «إنني أدين هذا الانتهاك لحقوق الإنسان».

إضاءة

قصف إسرائيل جوار حميميم بتنسيق مع روسيا؟

غازي عنلاب ـ **محمد امين**

وسّعت إسرائيل دائرة هجماتها في سورية، فقصفت ما يُعتقد أنه مستودع أسلحة فيه شحنات ذخيرة لحزب الله اللبناني في ريف اللاذقية، غربي البلاد، على أطراف قاعدة حميميم الجوية، القاعدة الروسية الأكبر في شرق المتوسط، في خطوة ربما تُقرأ على أنها خروج عن سياق تفاهمات سابقة بين تل أبيب وموسكو ظلت لسنوات تحكم التحرك الإسرائيلي في مناطق خاضعة لنفوذ روسيا في سورية وذكرت مصادر من وحدات الرصد والمتابعة التابعة للمعارضة السورية، لـ«العربي الجديد»، أن بارجة حربية إسرائيلية استهدفت، فجر أمس الخميس، من البحر المتوسط، بعدة صواريخ بعيدة المدى، مستودعاً للأسلحة يخص الحرس الثوري الإيراني بالاشتراك مع حزب الله اللبناني بالقرب من بلدة حميميم في منطقة جبلة بريف محافظة اللاذقية، شمال غربي سورية. ونفت المصادر تعرض قاعدة حميميم الجوية التابعة للقوات الروسية لأي استهداف إسرائيلي، مبينة أن فرق الإطفاء التابعة للنظام السوري أخمدت الحرائق التي اندلعت في مُحيط المستودع الناجمة عن الانفجارات بعد ساعات متواصلة من العمل. وفيما ذكرت مواقع إلكترونية موالية للنظام أن الدفاعات الروسية شاركت بكثافة في التصدي للهجوم الإسرائيلي، أكدت المصادر لـ«العربي الجديد» أن الدفاعات الروسية لم تشارك مطلقاً في صد الهجوم.

وهذه هي المرة الأولى التي تستهدف فيها إسرائيل أهدافاً إيرانية في محيط قاعدة حميميم الروسية، في خطوة ربما تهدد تفاهمات روسية إسرائيلية أبرمت، في أكتوبر/ تشرين الأول من عام 2021، بين رئيس الوزراء الإسرائيلي حينها نفتالي بينت، والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وتقضي بإجلاء جنود وضباط من لبنان بعد تفجير عبوات ناسفة بقوة في لواء غولاني».

وكان حزب الله قد أعلن في بيانات متفرقة، أمس، استهداف مدينة طبريا المحتلة بصلية صاروخية، وتحركا لقوات الاحتلال في موقع الراهب بقذائف المدفعية، بالإضافة إلى استهداف تجمعات لقوات الجيش الإسرائيلي في حرش مسكفعام، ومستوطنة كفرجلعادي ومستوطنة يرؤون، وقرب مستوطنة أدميت، وشرق مستوطنة سعسع. وشملت الهجمات استهداف تجمعات لاحتلال في مستوطنة البصة، ومستوطنة شوميرا، وبين موقعي شتولا والراهب، ومنطقة الثغرة في خراج بلدة العديسة. وبعد عصر أمس، قال الحزب إنه استهدف دبابة إسرائيلية من طراز ميركافا في مستوطنة نطوعة بصاروخ موجّه، إلى جانب قصف مدينة طبريا في رافائيل، في خليج عكا بصلية صاروخية. في المقابل، وبينما نفذ الاحتلال غارات عصر أمس على ضاحية بيوت الجنوبية، أعلن الجيش الإسرائيلي، في بيان، أن طائرات حربية تابعة له «أغارت (عصر أمس)، بتوجيه استخباري من هيئة الاستخبارات، على أهداف تابعة لركن الاستخبارات لحزب الله في بيروت، حيث كان داخلها عناصر الوحدة ووسائل جمع المعلومات ومقار القيادة وبنى تحتية أخرى». وبحسب مزاعم الجيش، «يعتبر ركن الاستخبارات في حزب الله المؤسسة الاستخبارية المركزية في الحزب، والمسؤولة عن بناء صورة استخبارية عن إسرائيل وجيشها، حيث يقود العمل الاستخباري في حزب الله في مواجهة إسرائيل». يأتي ذلك بالتزامن مع استهداف بلدة كيفون (أغلبية شيعية) في قضاء عاليه لأول مرة منذ بدء الحرب، بغارة إسرائيلية، إذ يعد هذا القضاء خارج دائرة استهداف الاحتلال، باعتبارها منطقة خارج نفوذ الحزب. كذلك، أغار الاحتلال، أمس، على بلدة المعيصرة (أغلبية شيعية) في فتوح كسروان، شمال بيروت، للمرة الثانية منذ غارة استهدفتها للمرة الأولى الشهر الماضي، وضعت في إطار استهداف الحاضنة الشعبية لحزب الله.

كما أعلنت وزارة الصحة اللبنانية ارتفاع

طائرة سوخوي سو-35 بقاعدة حميميم، سبتمبر 2019 (ماكسيم بونوف/فرانس برس)

الجانب الروسي، أو غيره من أطراف الصراع في الشرق الأوسط. وكانت وزارة الدفاع الروسية قد وسّعت، في عام 2021، قاعدة حميميم الجوية، التي كانت قد تحولت في العام 2015 إلى منطلق للطيران الروسي، الذي تدخل في سبتمبر/ أيلول من ذاك العام لحماية النظام السوري من السقوط، تحت وطأة ضربات فصائل المعارضة السورية. وتضم القاعدة مقر قيادة القوات الروسية في سورية، ويوجد فيها ما يسمى بـ«مركز المصالحة الروسي» (تديره وزارة الدفاع الروسية بهدف تحقيق مفاوضات السلام بين أطراف المعارضة والنظام السوري)، وغرفة العمليات الرئيسية التي تُدار منها الأعمال القتالية في سورية.

وفي هذا الصدد أشار الباحث السياسي السوري أحمد القربي، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن «هذه الضربة غير مسبوقة بهذه الطريقة»، مضيفاً أنه «لا بد من انتظار موقف موسكو، فهذه الضربة تُقرأ في أكثر من سياق». وأوضح أن الضربة «ربما هي بالفعل إعلان نهاية التفاهمات الروسية الإسرائيلية حول الأوضاع العسكرية في سورية، وربما تأتي في سياق تنفيذ مضامين هذه التفاهمات». ورأى أن الجانب الإسرائيلي «ربما أخذ ضوءاً أخضر للقيام بالضربة من الطرف الروسي»، مضيفاً أن «ردود الأفعال هي التي تحدد سياق هذه الضربة». كما أشار إلى أن العلاقة ما بين روسيا وإسرائيل «تأثرت منذ بدء الحرب الأوكرانية، في فبراير/ شباط 2022، بسبب اتهام موسكو تل أبيب بتزويد الأوكرانيين بالسلاح». وبرأيه، «ربما تحاول موسكو الإمساك بالعصا من الوسط في علاقتها مع الإيرانيين والإسرائيليين».

من جهته، رأى المحلل العسكري السوري العقيد عبد الجبار عكيدي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن الضربة الإسرائيلية في محيط قاعدة حميميم «تأتي في سياق الاستهداف المتواصل لأذرع إيران في المنطقة، لا سيما حزب الله اللبناني». ويبدو وفق عكيدي أن «أن التوتر في المنطقة انزلق إلى حرب شاملة تقريباً على حزب الله وملاحقته في كل مكان في سورية، من العاصمة دمشق إلى دير الزور شرقاً والآن في الساحل». وأشار إلى أنه «من غير الواضح ما إذا كانت طهران قد تخلت عن مليشياتها وأذرعها في المنطقة، مقابل الحفاظ على مشروعها النووي والبقاء بمأمن عن الهجمات»، مضيفاً أنه «يبدو أن مرحلة التخادم بين إيران والغرب وإسرائيل قد انتهت، وبدأت مرحلة جديدة تقوم على إبعاد المليشيات الإيرانية عن الحدود الإسرائيلية. وباعتقاده، «ستكون هناك اتفاقيات وتفاهمات جديدة في المنطقة مختلفة تماماً عن السابقة».

الحدث

بقي الترقب قائماً أمس الخميس للرد الإسرائيلي المتوقع على الهجوم الصاروخي الإيراني الذي استهدف إسرائيل يوم الثلاثاء الماضي، وسط مؤشرات أميركية تفيد بإمكان استهداف تل أبيب منشآت النفط الإيراني مع استبعاد ضرب أي منشآت نووية، وذلك لإبقاء الوضع تحت السيطرة وهو ما تعمل عليه إدارة جو بايدن. في المقابل، لم تتوقف تهديدات طهران بالرد على اي انتقام إسرائيلي بل أيضاً على اي دولة قد تساعد الاحتلال، وذلك وسط تكشف المزيد من الخسائر التي تكبّدها الاحتلال في ضربة الثلاثاء

الرد الإسرائيلي

تمهيد أميركي لاستهداف منشآت النفط الإيراني

طهران ـ **صابر غل عنبري**
القدس المحتلة، واشنطن
العربي الجديد

على الرغم من التصريحات الأميركية العلنية بضرورة حصول رد إسرائيلي «متناسب» على الهجوم الصاروخي الإيراني الأخير على إسرائيل يوم الثلاثاء الماضي، وسعي إدارة جو بايدن لضبط هذا الرد منعاً للانزلاق إلى مواجهة مفتوحة في الشرق الأوسط، إلا أن خبار استهداف النفط الإيراني طفا على السطح أمس الخميس، وسط مؤشرات على أن الهجوم الإسرائيلي المرتقب لا يزال مؤجلاً ولكن ليس لفترة طويلة، مقابل تهديد طهران بتحوّل أي دولة تساعد تل أبيب إلى هدف لها. وتحدّث الرئيس الأميركي جو بايدن أمس الخميس عن «نقاشات» جارية بشأن ضربات إسرائيلية محتملة ضد منشآت نفطية إيرانية، بعد الهجوم الصاروخي الذي شنته طهران الثلاثاء الماضي. وفي تصريحات للصحافيين في البيت الأبيض، وردا على سؤال «هل توافق على توجيه إسرائيل ضربات على منشآت نفطية إيرانية؟»، أجاب الرئيس الأميركي «نجري نقاشات بهذا الشأن. أعتقد أنه سيكون...» من دون أن ينهي جملته. كما أعرب بايدن عن اقتناعه بأن «لا شيء سيحصل» (أمس) الخميس بشأن الرد الإسرائيلي.

وكان بايدن قد قال مساء الأربعاء إنه لا يؤيد شن هجوم على المواقع النووية الإيرانية، وحث إسرائيل على التصرف «بشكل متناسب». وصرح للصحافيين: «سنناقش مع الإسرائيليين ما سيفعلونه، لكننا جميعاً (دول مجموعة السبع) نتفق على أن لديها الحقّ في الرد ولكن يجب أن يكون متناسباً». وعند سؤاله عما إذا كان سيدعم إسرائيل في ضرب المواقع النووية الإيرانية، قال بايدن: «الإجابة هي لا». وأضاف: «من الواضح أن إيران بعيدة كل البعد عن المسار الصحيح».

في السياق، أفادت صحيفة واشنطن بوست الأميركية أمس بأن البيت الأبيض يعمل على الحد من الرد الإسرائيلي على الهجوم الإيراني، في حين يخشى بعض المسؤولين الأميركيين من أن الشرق الأوسط قد يقترب من الحرب الشاملة. ونقلت الصحيفة عن مسؤولين كبار في إدارة بايدن، لم تكشف عن هوياتهم، أن المسؤولين الإسرائيليين أبلغوهم أنهم لا يشعرون بالحاجة إلى الرد على إيران بطريقة فورية وواسعة النطاق. ومع ذلك، يخشى المسؤولون في الولايات المتحدة وأوروبا أن تتمكن إسرائيل من ضرب أهداف اقتصادية في إيران من شأنها أن تؤدي إلى رد فعل تصعيدي خطير. وقال مسؤول أوروبي كبير للصحيفة إن طهران أشارت منذ فترة طويلة إلى أن الهجمات على صناعة النفط والغاز لديها ستكون «خطاً أحمر». ومن المرجح أن تؤدي مثل هذه الضربة إلى هجمات انتقامية من إيران على مصالح الطاقة الغربية، مما قد يؤدي إلى تعطيل الاقتصاد العالمي قبل شهر واحد من الانتخابات الرئاسية الأميركية.

كما نقلت «رويترز» عن مصدر أميركي أن إسرائيل قد لا تشعر بأنها مضطرة للرد على الفور، نظراً لنجاحها في إحباط الهجوم الإيراني. ولكن من غير المرجح أن تنتظر فترة طويلة خوفاً من أن تفقد الخطوة الانتقامية فعاليتها كرادع إذا تأخرت. وأوضح المصدر أن على النقيض من هجوم إيران في إبريل/ نيسان الماضي، فإن الولايات المتحدة لا تضغط على إسرائيل للامتناع عن الانتقام، ولكنها تريد من إسرائيل أن تدرس بعناية العواقب المحتملة أولاً.

مقابل ذلك، أورد التلفزيون الإيراني أن البعثة الإيرانية في الأمم المتحدة أعلنت رداً على سؤال لوسائل إعلام أميركية بشأن أبعاد ونطاق الرد الإيراني على الهجوم الإسرائيلي المحتمل، أن «ردنا سيقتصر على المعتدي، لكن إذا ساعدت دولة أخرى هذا المعتدي فستكون شريكة في الجريمة وهدفاً مشروعاً». وأضافت البعثة الإيرانية: «نحن ننصح بألا يتدخلوا في المواجهة ولكنها تريد من إسرائيل أن تدرس بعناية العواقب المحتملة أولاً».

من جهته، قال الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان، في كلمة خلال القمة الثالثة لمنتدى حوار التعاون الآسيوي في الدوحة أمس، إن بلاده تدعم فصائل المقاومة الفلسطينية لتحرير فلسطين وتعتبر ذلك مسؤولية وواجباً، مشيراً إلى أن على منتهكي حقوق الإنسان ومرتكبي الجرائم في طهران بوصفها مكتب رعاية المصالح الأميركية تعد القناة الوحيدة لنقل الرسالة الرسمية الإيرانية إلى الولايات المتحدة.

العلاقة مع السعودية

التقى الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان (الصورة)، أمس الأول الأربعاء في الدوحة، وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان. ودعا بزشكيان في اللقاء إلى ضرورة الانسجام والتلاحم بين الدول الإسلامية وخصوصاً بين إيران والسعودية، مؤكدا «أننا نعتبر أن السعوديين أشقاء لنا»، وداعيا إلى تجنيب الخلافات والتعاون بين البلدين. وشدد على أن إيران لا ترحب «أبدا بأي شكل من الأشكال بزيادة التصعيد والأزمة في المنطقة».

في ساحة الفلاق وسط العاصمة طهران أمس الخميس (فاطمة بهرامي/الأناضول)

بايدن: لدى إسرائيل الحق في الرد ولكن بشكل متناسب

طهران: إذا ساعدت أي دولة المعتدي فستكون هدفاً مشروعاً

أمس اجتماعاً مشتركاً في الدوحة مع وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، بعد الأول من نوعه على هذا المستوى منذ مشاركة الرئيس الإيراني الأسبق محمود احمدي نجاد في قمة مجلس التعاون الخليجي التي عقدت في الدوحة عام 2007. وتم خلال الاجتماع مناقشة التطورات الإقليمية، بما في ذلك العدوان على غزة وعلى لبنان والتصعيد الإسرائيلي في المنطقة، والهجوم الصاروخي الإيراني الأخير على إسرائيل. في الأثناء، أعلن التلفزيون الإيراني أن المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي، سيؤم صلاة الجمعة اليوم في مصلى طهران حيث سيعقد فيه مراسم تأبين الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله وعلى أعتاب الذكرى السنوية الأولى لعملية «طوفان الأقصى».

في هذا الوقت، أثارت صور الإقمار الاصطناعية التي أظهرت الأضرار البالغة التي لحقت بقاعدة «نفاتيم»، أهم قواعد سلاح الجو الإسرائيلي، بعد هجوم الثلاثاء، العديد من التساؤلات في إسرائيل. وحذر موقع صحيفة معاريف أمس الخميس من أن توثيق الأضرار التي لحقت بقاعدة «نفاتيم» التي تعد القاعدة الأكثر تحصينا في إسرائيل سيثير الشكوك حول فاعلية طبقات التأمين التي توفرها منظومات الدفاع الجوي في دولة الاحتلال للمرافق الحساسة والحيوية. يشار إلى أن قاعدة «نفاتيم» تضم أسرابا من طائرات إف 35. من جهته، قال موقع صحيفة هآرتس أمس نقلاً عن خبراء في مجال الصواريخ إن عظم الصواريخ التي أطلقتها إيران ليلة الثلاثاء فرط صوتية تفوق سرعتها سرعة الصوت بخمس مرات. وحسب الخبراء فإن الصواريخ فرط الصوتية التي أطلقتها إيران تمتاز بقدرتها على المناورة مما يقلص قدرة منظومات الدفاع الجوي على اعتراضها.

كما التقى الرئيس الإيراني وفدا من قيادة حركة حماس في الدوحة، وقال خلال اللقاء إن «استمرار جرائم الكيان الصهيوني دفع القوات المسلحة الإيرانية لتوجيه رد حاسم ضد الكيان»، وأضاف أن إسرائيل «لم يكن بإمكانها ارتكاب هذا الكم من الجرائم لولا ارتباطها بالولايات المتحدة وأوروبا»، مشدداً على أنه «إذا ارتكبت إسرائيل أدنى خطأ ضد إيران فستتلقى رداً أكثر قوة وتدميراً» من هجوم الثلاثاء الماضي. وفي السياق، قال نائب وزير الخارجية الإيراني للشؤون السياسية، مجيد تخت روانجي، إن بلاده على «استعداد كامل للرد على أي اعتداء وتصرف إرهابي للكيان الإسرائيلي»، مؤكداً أن العملية الإيرانية انتهت لكن «إذا ارتكب الكيان خطأ آخر في انتهاك سيادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومصالحها وأمنها القومي ومقراتها ورعاياها فإنه سيتلقى فوراً وبكل حزم رداً مدمراً». وأضاف تخت روانجي، وفق وكالة تسنيم الإيرانية المحافظة، أن هجمات إيران الصاروخية الثلاثاء الماضي «كانت ضرورية لمنع المزيد من الأعمال الشريرة للكيان الصهيوني على بلدنا»، مشيراً إلى أنها كانت مشروعة وقانونية وفق المادة 51 لميثاق الأمم المتحدة، ومؤكداً أن الهجمات جاءت بعد شهرين من ضبط النفس واتضاح عجز مجلس الأمن الدولي في اتخاذ إجراء ضد الكيان الإسرائيلي. وفي سياق متصل، عقد وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي اجتماعاً طارئاً في الرياض، أمس الخميس، لبحث التطورات الإقليمية، وسط تصاعد التوتر في المنطقة.

تقرير

إنهاء مهمات التحالف الدولي: ماذا عن الأميركيين؟

لم يقنع الإعلان الأميركي العراقي المشترك الذي أكد إنهاء مهمة التحالف الدولي في العراق خلال 12 شهراً أطرافاً سياسية وفصائل مقربة من طهران، طرحت تساؤلات حول مصير الوجود الأميركي في العراق

بغداد ـ **محمد الباسم**

على الرغم من ترحيب معظم الأحزاب العراقية بالبيان الأميركي العراقي المشترك، الذي صدر يوم الجمعة الماضي وأكد إنهاء مهمة التحالف الدولي في العراق خلال الـ12 شهراً المقبلة، وفي موعد لا يتجاوز نهاية سبتمبر/ أيلول 2025، إلا أن بعض الفصائل والأطراف السياسية المُقرّبة من طهران طرحت تساؤلات حيال عدم وضوح مصير الوجود الأميركي في العراق، والاكتفاء بالحديث عن التحالف الدولي ككل. وكان البيان قد نصّ على أنه «كون العراق عضواً أساسياً في التحالف الدولي ولمنع عودة التهديد الإرهابي لداعش من شمال شرقي سورية، ووفقاً للظروف على الأرض، ستستمر المهمة العسكرية للتحالف العاملة في سورية انطلاقاً من منصة تم تحديدها من قبل اللجنة العسكرية العليا حتى سبتمبر/ أيلول 2026». ونص البيان على الانتقال إلى «علاقات أمنية ثنائية» بطريقة وصفها بأنها «تدعم القوات العراقية وإدامة الضغط على داعش»، لكن لم يجرِ الحديث عن أي تفاصيل تتعلق بالقوات الأميركية الموجودة في العراق، وتم الاكتفاء بالحديث عن التحالف الدولي في العراق ككل، فيما لم يتحدث مسؤولون عن شمولها بالخروج من البلاد كما تُطالب بعض القوى السياسية، وتحديداً القريبة من طهران.

اتفاق نهائي

وأفادت مصادر حكومية عراقية في بغداد، لـ«العربي الجديد»، بأن «الاتفاق يُعتبر نهائياً، ويُقوم على تاريخ محدد لإنهاء دور التحالف الدولي في العراق بالكامل، بموعد أقصاه نهاية سبتمبر العام المقبل، وهذا يشمل جميع دول التحالف، وأكدت أن «الاتفاق يتضمن إمكانية استدعاء العراق للتحالف أو أحد أطرافه في حال وجود تهديد أمني وشيك، للمساعدة والدعم»، لكن قائداً عسكرياً رفيعاً في الجيش العراقي أقر في حديث مع «العربي الجديد»، بأن «المناقشات شملت التحالف الدولي وليس الأميركيين بمفردهم، الذين يمارسون مهام وفق اتفاق خارج الاتفاق مع التحالف الدولي، ومنها أمنية واستشارية ومخابراتية ضمن اتفاقية الإطار الاستراتيجي الموقّعة منذ عام 2008 بين العراق وواشنطن إبان حكومة نوري المالكي». وأضاف المصدر الذي فضّل عدم الكشف عن اسمه، أن «انسحاب التحالف الدولي سيكون تدريجياً من العراق، ويبدأ بالانتقال من غرب العراق ووسطه في قاعدتي عين الأسد بالأنبار ومعسكر فيكتوري ببغداد إلى إقليم كردستان حيث قاعدة الحرير الجوية في مدينة أربيل بإقليم كردستان، لكن هناك بعض الغموض بشأن القوات الأميركية الموجودة في تلك القواعد أيضاً، وتتولى عمليات تدريب وحرب جوي، وتحليل معلومات، والخدمات الفنية للمعدات العسكرية، مثل طائرات أف 16 وكتائب مدرعات ودبابات أميركية، في حوزة الجيش العراقي».

من جهته، أكد المتحدث باسم الحكومة العراقية باسم العوادي، في تصريحات للتلفزيون الحكومي (التلفزيون العراقية)، الثلاثاء الماضي، أن «إجراءات انسحاب قوات التحالف من العراق بدأت منذ إعلان البيان المشترك بين العراق وأميركا»، مضيفاً أن «العشرات من الجنود الأميركيين انسحبوا خلال الأيام الثلاثة الماضية من قاعدة عين الأسد، وهناك تهيئة للانسحاب من الوحدة الثالثة»، وهو ما لم تؤكده قيادة القوات الأميركية أو التحالف الدولي لغاية الآن. وتابع أن «قوات التحالف بدأت بجرد وتفكيك المؤسسات الكبيرة والمهمة القابلة للتفكيك، وهناك لجنة عسكرية مشتركة مستمرة بعملها لوضع ما تبقى من ترتيبات ودفعات الانسحاب»، مؤكداً أن «مهمة التحالف ستنتهي في العراق تماماً خلال سنة».

باسم العوادي: إجراءات انسحاب قوات التحالف من العراق بدأت

اعتراضات عراقية

لكن جماعة «المقاومة الإسلامية» في العراق أصدرت بياناً لاحقاً قالت فيه إن لديها ثلاثة شروط في ما يتعلق بإخراج القوات الأجنبية من العراق بشكل كامل. وأوضحت الجماعة أن الاتفاقية التي أعلنت عنها الحكومة العراقية مع الولايات المتحدة يجب أن تتضمن ثلاثة شروط: «أن يكون الخروج شاملاً، والا تكون عملياتهم التي يريدون القيام بها داخل الأراضي السورية انطلاقاً من الأراضي العراقية، وعدم منح الحصانة للقوات العسكرية الأجنبية أيا كانت مسمياتها»، مهددة بأنه «بخلاف ذلك، نحن غير معنيين بأي اتفاق لا يتضمن ما ذُكر من هذه الشروط».

من جهته، أشار عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي علي نعمة إلى أن «إخراج التحالف الدولي يعني إخراج القوات الأميركية من العراق، ولا تراجع عن هذا الخيار لدى القوى السياسية الوطنية، كما أن الحوار مع الأميركيين شمل مصير القوات الأميركية في العراق». وأوضح نعمة في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «الأحزاب داعمة للحكومة في هذا التوجّه، على الرغم من وجود أصوات لا تقبل بهذه النهاية، لكن العراق لا بد أن يعاود السيطرة على سيادته من دون وجود القوات الأجنبية في البلاد». أما الخبير الأمني في العراق سرمد البياتي فلفت إلى أن «الولايات المتحدة الأميركية واحدة من 86 دولة ضمن التحالف الدولي، والاتفاق الذي جرى بين بغداد وواشنطن يشمل القوات الأميركية في خطة الانسحاب التدريجي من العراق»، موضحاً في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «العراق لديه اتفاقات أمنية في حال تعرّضه إلى أزمة أمنية، فإن الولايات المتحدة وبقية الشركاء لن يتخلوا عنه».

جنديّ أميركي في الموصل، مارس 2020 (مرتضى السوداني/الأناضول)

إضاءة

محكمة دستورية في ليبيا تهدد بتعميق الانقسام

آثار قرار البرلمان الليبي تفعيل عمل محكمة دستورية في بنغازي، وسط تخوف في ليبيا من تشظ إضافي لمؤسسة القضاء

طرابلس ـ **اسامة علي**

دفع مجلس النواب الليبي، أخيراً، بقرارات جديدة من شأنها تسعير الصراع السياسي في البلاد، ويتعلق آخرها بتفعيل قرار سابق له بإنشاء محكمة دستورية عليا، للنظر في الطعون الدستورية على القرارات والقوانين التي تصدرها مؤسسات أخرى في البلاد، فيما أبدى مراقبون تخوفهم من مغبة هيمنة البرلمان الليبي على القضاء واستقلالية قراراته وأحكامه، بل حتى تشظي مؤسسة القضاء، وهي أكثر المؤسسات الليبية استقلالية حتى الآن.

وفي 19 سبتمبر/أيلول الماضي، أعلن مجلس النواب الليبي، فجأة، افتتاح مقر محكمة دستورية في بنغازي، قبل أن يعلن عن أداء رئيس وأعضاء المحكمة اليمين القانونية أمامه في جلسة عقدها في 23 سبتمبر، دون الالتفات إلى حالة الجدل التي أثارها القرار، والرفض الذي كان لقيه قانون إنشاء المحكمة الدستورية في ديسمبر/كانون الأول 2022، من قبل البرلمان، ومنها رفض المجلس الأعلى للدولة للقانون باعتباره شريكاً لمجلس النواب في إصدار القوانين والقرارات وفقا للاتفاق السياسي. وكان هناك اتفاق سابق بين رئيس مجلس النواب عقيلة صالح ورئيس مجلس الدولة خالد المشري «على عدم إصدار القانون الخاص باستحداث المحكمة الدستورية» وذلك في بيان مشترك صدر عنهما في 2022، وكذلك حكمت المحكمة العليا في يونيو/حزيران 2023، ببطلان قرار إنشاء المحكمة الدستورية.

وأثر إدراء أعضاء (مستشاري) المحكمة الدستورية اليمين القانونية، وعلى رأسهم المستشار محمد سالم الحضيري، وإعلان مجلس النواب مباشرة المحكمة أعمالها، دعا المجلس الرئاسي، البرلمان، إلى إعادة النظر في قرار، محذراً من أنه سيعمق «حالة الانسداد السياسي» في البلاد. وفيما طالب «الرئاسي» مجلس النواب باحترام حكم المحكمة العليا بشأن بطلان قرار إنشاء المحكمة الدستورية، اعتبر أن إصرار مجلس النواب على تفعيل القرار «يمنح مجلس النواب سلطات واسعة تتعلق بتشكيل المحكمة واختيار أعضائها، ما يعزز من نفوذ المجلس على القضاء» وفي مواجهة القوى الأخرى في ليبيا. في المقابل، ردّ البرلمان بتأكيد عدم ولاية المحكمة العليا بالنظر في الطعون الدستورية بعد صدور قانون إنشاء المحكمة. وشدّد على عدم اختصاص المجلس الرئاسي «التعقيب على أعمال مجلس النواب المنتخَب من الشعب». من جهتها، أصدرت المحكمة العليا، الثلاثاء الماضي، بياناً انتقدت فيه بشدة ما وصفته بمحاولات مجلس النواب إخضاع السلطة القضائية واحتوائها.

وتعليقاً على هذا الجدل والصراع المستجد، حذّر الخبير القانوني والمحامي أمام المحكمة العليا، بلقاسم القمودي، من إقحام المؤسسة القضائية على خط الصراع السياسي، معتبراً أن قرار مجلس النواب بالتدخل في اختصاصات القضاء «أول خطوة في هذا الطريق»، مضيفاً أن «الأخطار المرتبطة بهذا القرار تضرب الكثير من المبادئ الثابتة ومنها استقلال السلطات والفصل بينها». ورأى في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «المطالع لقانون إنشاء المحكمة الدستورية العليا، يلمس بوضوح كيف صاغه مجلس النواب للهيمنة على القضاء والسيطرة عليه». ولفت القمودي إلى أن «تعليل مجلس النواب توقف الدائرة الدستورية في المحكمة العليا عن العمل لسنوات عدة، لا يبيح له إنشاء محكمة مستقلة بديلة عنها، بل كان من الواجب أن يسعى لتفعيلها ودفعها لممارسة صلاحياتها، وهو النظر في صحة صدور القوانين والقرارات ذات الصبغة الدستورية». وينص قانون إنشاء المحكمة الدستورية الصادر عن مجلس النواب، على أن «رئيس وأعضاء الهيئة يعينون بقرار من رئيس مجلس النواب»، وتحال إليها «جميع الدعاوى والطلبات القائمة أمام الدائرة الدستورية» في المحكمة العليا.

عارض المجلس الرئاسي تفعيل البرلمان المحكمة الدستورية

وفي الوقت الذي أكد فيه القمودي أن إنشاء مجلس النواب، المحكمة الدستورية «باطل وخطير لأنه يناقض مبدأ الفصل بين السلطات»، لفت الباحث في الأكاديمية والشأن السياسي والقانوني أحمد العاقل، إلى أن إنشاء المحكمة «جاء في سياقات الصراع السياسي، والجميع ليس بريئاً مما وصل إليه الوضع وتعقيداته». وذكّر العاقل في حديث لـ«العربي الجديد»، بأن الدائرة الدستورية في المحكمة العليا أصدرت قرارها ببطلان انتخابات مجلس النواب عام 2014، ثم علقت أعمالها لفترة طويلة، قبل أن تعود في 2022 بالتزامن مع إصدار مجلس النواب قانون إنشاء المحكمة الدستورية، متسائلاً: «من دفعها للعودة للعمل، ومن دفعها لتعليق أعمالها قبل ذلك؟». وأضاف: «والآن نرى المجلس الرئاسي تحرك لمعارضة خطوة تفعيل قرار المحكمة الدستورية، فهل تحرك بموجب وطني صرف أم لدوافع سياسية، وبكل تأكيد فهي دوافع ضمن خريطة الصراع السياسي؟».

وأوضح أن «الأمر ليس تبرئة أو دفاعاً عن خطوة إنشاء محكمة دستورية، فهي خطوة سبقضي بها مجلس النواب على آخر مؤسسات الدولة استقلالاً ووحدة». وتساءل أيضاً: «أي أحكام ستنفذ مؤسسات الدولة اليوم؟ أحكام الدائرة الدستورية التي تصر المحكمة العليا على استمرارها وشرعيتها، أم المحكمة الدستورية التي يصر مجلس النواب على شرعيتها؟ الحديث هنا يتعلق بتورط جميع الأطراف في مسيرة التآزيم والتصعيد».

ولفت العاقل إلى توقيت إنشاء المحكمة وتفعيل قرارها. وبرأيه، فإن خطوة تفعيل المحكمة الدستورية «متعلقة بأسباب حديثة طرأت، وتحديداً ذهاب المجلس الرئاسي إلى إنشاء مفوضية للاستفتاء، بقضي عملها بطرح كل القرارات والقوانين، بما فيها الدستورية والتشريعية، الصادرة على الشعب للاستفتاء عليها، وهو استهداف مباشر لمجلس النواب الذي اتخذ خطوة تفعيل المحكمة الدستورية للالتفاف على قرار إنشاء هذه المفوضية».

رئيس البرلمان الليبي عقيلة صالح، 2019 (كريستينا عاصي/فرانس برس)

شرق غرب

مستشار هاريس يلتقي قيادات للمسلمين والعرب

التقى مستشار نائبة الرئيس الأميركي كامالا هاريس (الصورة) للأمن القومي، فيل جوردان، أول من أمس الأربعاء، قيادات للمسلمين والعرب في الولايات المتحدة، في وقت تسعى فيه حملة المرشحة للرئاسة إلى استعادة أصوات الناخبين الغاضبين من الدعم الأميركي لحربي إسرائيل في غزة ولبنان. وقال مكتب هاريس إن جوردان أبلغ القيادات في الاجتماع الذي جرى افتراضياً، أن الإدارة تدعم وقف إطلاق النار في غزة والدبلوماسية في لبنان والاستقرار في الضفة الغربية المحتلة، فيما قال المحامي الأميركي اللبناني علي داغر، إن الجهود التي قام بها مكتب هاريس لم تكن كافية بل «متأخرة للغاية».

(رويترز)

جنوب السودان: سلفا كير يقيل رئيس الأمن الداخلي

أقال رئيس جنوب السودان، سلفا كير، أمس الأربعاء، رئيس مكتب الأمن الداخلي التابع لجهاز الأمن القومي، أكول كور كوك، والذي قاد المكتب منذ انفصال جنوب السودان عن السودان، في 2011. وجاءت إقالة كوك، بعد وقت قصير من الإعلان في جوبا عن تمديد المرحلة الانتقالية، ما أثار انتقاداً من الولايات المتحدة. ولطالما انتقد المكتب الاستخباري من قبل منظمات دولية معنية بحقوق الإنسان، لملاحقاته القمعية، فيما رأى متابعون أن إقالة كوك قد تعكس تنافساً على السلطة في جنوب السودان.

(رويترز)

شقيقة كيم جونغ أون تنتقد عرضاً عسكرياً في سيول

انتقدت كيم يو جونغ، شقيقة الزعيم الكوري الشمالي، كيم جونغ أون (الصورة)، أمس الخميس، كوريا الجنوبية، لإقامتها عرضاً عسكرياً في سيول، بمناسبة «يوم القوات المسلحة»، واصفة العرض بـ«عرض المهرجين». كما انتقدت، بحسب وكالة الأنباء الكورية الشمالية، مشاركة قاذفة القنابل بي 1 بي الأميركية في العرض.

(رويترز)

بنغلادش: إقالة سفراء من مناصبهم

استدعت الحكومة الانتقالية في بنغلادش، برئاسة محمد يونس، أمس الخميس، خمسة سفراء لها في الخارج، بمن فيهم في الهند وإسبانيا والأمم المتحدة، طالبة منهم تسليم مهامهم فوراً والعودة إلى البلاد. وقال مسؤول بنغلادشي لوكالة رويترز، إن الاستدعاء شمل أيضاً السفيرين في بروكسل وأستراليا، من دون توضيح الأسباب.

(رويترز)

تحذير ألماني للمجر من «الابتعاد عن الأصدقاء»

حثّت السفيرة الألمانية في المجر، جوليا غروس، أول من أمس الأربعاء، الشخصيات العامة في هذا البلد، على الاعتراض على تصرفات حكومة بلادهم التي اعتبرت أنها تقوض الثقة بين بودابست والحلفاء الأوروبيين وحلف شمال الأطلسي. وقالت غروس، بمناسبة يوم الوحدة الألماني، أمام عدد من الدبلوماسيين في العاصمة المجرية «المجر في طريق تقودها إلى الابتعاد عن أصدقائها».

(رويترز)

دفعت إسرائيل بعد نحو عام على حرب الإبادة في قطاع غزة، لربط أهداف الحرب على الجبهات الأخرى، في الضفة الغربية المحتلة ولبنان وحتى إيران، إذ رهن الاحتلال نتائج الحرب أو التسوية في أي من تلك الجبهات بنتائج المعارك في إحداها

ربط بين الجبهات

الاحتلال يدفع لشبك أهداف الحروب بعضها

حيفا ـ **امطانس شحادة**

بعد أيام قليلة، تدخل حرب الإبادة على غزة عامها الثاني. لم تُخفِ إسرائيل منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023 أهدافها الحقيقية من الحرب إلى جانب أهدافها المعلنة. بالمجمل، تسعى إسرائيل إلى إعادة ترميم قدرة الردع التي تضررت بشكل كبير في هجوم السابع من أكتوبر، وإلى تغيير حالتها الاستراتيجية، أي إعادة عجلة الزمان إلى الخلف وصناعة إسرائيل القوية التي لا تُقهر ولا تُهزم، باعتبار أن كل من يجرؤ على ضرب إسرائيل سيدفع ثمناً باهظاً لم يتخيله أبداً. وبناءً على ذلك، تتوزع وتتنوع الأهداف الإسرائيلية التكتيكية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية وفقاً للجبهات.

في غزة، حددت الحكومة الإسرائيلية أهداف الحرب بالقضاء على قدرات حركة حماس العسكرية والإدارية-المدنية، ومنع نشوء أي تهديد مستقبلي من غزة على إسرائيل، وبعدها أضافت هدف إعادة المحتجزين الإسرائيليين في القطاع. لغاية الآن، لم تقضِ إسرائيل تماماً على قدرات «حماس» العسكرية ولا الإدارية-المدنية. ووفقاً للتقديرات الإسرائيلية، فبإمكان «حماس» إعادة ترميم قدراتها وتجديد صفوفها في حال توقفت الحرب، بل إنها تقوم بذلك حالياً وخلال الحرب.

الجانب الآخر من أهداف إسرائيل، الذي لمّح إليه العديد من القيادات الإسرائيلية، السياسية والعسكرية، من دون أن يصاغ رسمياً بسبب رفض رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ونتيجة للخلافات العميقة بين المؤسستين العسكرية والسياسية، كان مِن طبيعة الترتيبات السياسية لما يطلق عليه «اليوم التالي» من الحرب» في غزة واستبدال حكم «حماس». حتى الآن، لم تنتج حرب الإبادة أي بديل سياسي لإدارة غزة بعد الحرب، على الرغم من طرح العديد من المقترحات. إسرائيل لم تحسم أمرها لغاية الآن حول الصيغة المفضّلة لها، لكنها تقول، إنه بجميع الحالات دون القضاء على قدرات «حماس» لن تتمكن من تغيير النظام القائم في غزة. قد تؤجل إسرائيل اختيار طبيعة النظام وإدارة غزة في اليوم التالي، إلى أن تستكمل بعضاً من أهدافها غير المعلنة تجاه غزة، خصوصاً تنفيذ رغبتها في تهجير سكان القطاع، أو قسم منهم.

عملية طوفان الأقصى وتداعياتها وفّرت فرصة للعديد من القيادات السياسية والعسكرية الإسرائيلية، لإعادة طرح مشاريع التهجير، بذريعة أن كل شيء مباح بعد العملية. إعادة تأطير فكرة التهجير جاءت هذه المرة عبر مراكز أبحاث ومقالات تحليلية، غُلّف بغلاف أخلاقي مزيف، وعبر الادعاء أنه الحل الأنسب للوافع الجديد المتشكل بعد «طوفان الأقصى»، بحيث بدأت دعوات التهجير مباشرة بعد العملية.

وكشفت صحيفة كالكاليست الإسرائيلية، منتصف شهر أكتوبر الماضي، عن ورقة سياسات صادرة عن وزارة الاستخبارات، حول تهجير سكان غزة كلهم إلى مصر. تضمنت الوثيقة ثلاث مراحل: إنشاء مدن من الخيام في سيناء جنوب غربي القطاع، وتوفير ممرات آمنة لعبور سكان غزة، وبناء مدن في منطقة شمال سيناء. بالإضافة إلى ذلك، دعت الوثيقة إلى خلق تعاون مع أكبر عدد ممكن من الدول حتى تتمكن من استقبال الفلسطينيين المهجرين من غزة وتزويدهم بسبل الاستيعاب (مساعدات). وتم ذكر كندا والدول الأوروبية مثل النوبان وإسبانيا ودول شمال أفريقيا من ضمن الدول المقترحة كعنوان لتهجير الفلسطينيين من سكان غزة.

نتنياهو لم يلغ إمكانية التهجير، إذ صرّح في جلسة لكتلة حزبه، حزب الليكود، عقدت في الكنيست بتاريخ 25 ديسمبر/كانون الأول الماضي، بالقول: «ليست لديّ مشكلة مع هذه الفكرة. مشكلتنا ليست في السماح بالخروج، وإنما في إيجاد الدول المستعدة للاستيعاب. ونحن نعمل على ذلك. هذا هو الاتجاه الذي نسير فيه». ولم تلغ إسرائيل لغاية الآن احتمال التهجير في غزة، وربما تسعى لخلق واقع غير قابل لحياة البشر يؤدي إلى هجرة سكان القطاع. توسيع الحرب إلى مخيمات وبلدات الضفة الغربية المحتلة والتلميح بتفكيك السلطة الفلسطينية، وبدء الحرب الموسعة على حزب الله اللبناني، ربما تساهم، وفقاً للعقلية الإسرائيلية، في تسهيل تنفيذ مخططات تهجير سكان غزة في حال حققت إسرائيل أهداف الحرب في الجبهات الأخرى.

بالتوازي مع حرب الإبادة على القطاع، بادرت إسرائيل إلى عمليات عسكرية واقتحامات عديدة في مدن وبلدات ومخيمات الضفة الغربية المحتلة، قامت خلالها بتدمير بنى تحتية وهدم مبان، وتجريف شوارع. وقد استشهد في هذه المرة عبر مراكز أبحاث ومقالات حتى الآن، 722 فلسطينياً، واعتُقل أكثر من 11,100، وفق إحصاءات رسمية ومؤسسات الأسرى الفلسطينيين. سياسة إسرائيل في الضفة الغربية، وتزايد العمليات العسكرية فيها، تحمل بوادر تغيير جدي عن سياسات الحكومات الإسرائيلية اليمينية في العقدين الأخيرين، تحديداً منذ عودة نتنياهو للسلطة عام 2009. وقد رفضت تلك الحكومات اتفاقيات أوسلو، لكنها تعاملت معها كأمر واقع، وعملت باستمرار على توسيع الاستيطان والسيطرة على الأراضي الفلسطينية، خصوصاً محاولات ضم مناطق ما يسمى وفقاً لاتفاقيات أوسلو مناطق «ج» (تخضع لسيطرة أمنية ومدنية إسرائيلية كاملة)، مع الحفاظ على سلطة فلسطينية ضعيفة ومقيّدة تدير الجوانب المدنية والاقتصادية في التجمّعات السكانية الفلسطينية الكبيرة.

> لم تنتج حرب الإبادة أي بديل سياسي عن «حماس» لإدارة غزة
>
> يحاول الاحتلال فرض تغيير جوهري في واقع الضفة الغربية

الحكومة الإسرائيلية الحالية تستغل الوضع الناشئ بعد حرب الإبادة على غزة لفرض تغيير جوهري في واقع الضفة الغربية. من ضمن ذلك، محاولة إلغاء اتفاقيات أوسلو على أرض الواقع، وإضعاف السلطة الفلسطينية أمنياً واقتصادياً ومالياً، ربما تمهيداً لتفكيكها الكامل، وضم فعلي للأراضي الفلسطينية في المناطق «ج»، وتوسيع الاستيطان وزيادة أعداد المستوطنين. بذلك تسعى الحكومة إلى خلق واقع يمنع أي إمكانية لإقامة دولة فلسطينية مستقبلاً، وهو فعلياً تطبيق لخطة الحسم الذي عرضها وزير المالية بتسلئيل سموتريتش عام 2017 (دفع السلطة الفلسطينية للانهيار، ومنع الهدف، فهي إرجاع قوات حزب الله إلى شمال نهر الليطاني جنوبي لبنان (في أبعد نقطة عن الحدود، حوالي 40 كلم)، وضرب قدرات الحزب العسكرية، وإضعافه. كما لا تنكر إسرائيل رغبتها في إعادة ترتيب الحالة السياسية وموازين القوى السياسية في لبنان في حال نجحت في تحقيق أهدافها العسكرية. ارتباطاً بأهداف الحرب غير المعلنة في غزة، ترى إسرائيل أن إضعاف حزب الله وضرب قدراته العسكرية، ومنها إضعاف محور المقاومة، يمكن أن يسهّلا مستقبلاً فرض واقع سياسي مختلف في غزة، وربما تنفيذ تهجير سكان غزة، وفرض واقع جديد في الضفة. إسرائيل ترى أن تحقيق أهداف الحرب في الجبهات كافة سيساهم في ترميم قدرة الردع الإسرائيلية، وتصحيح الخلل في مكانتها الاستراتيجية الناتج عن «طوفان الأقصى»، وربما يؤدي إلى تغيير الواقع الجيوسياسي في المنطقة، وصولاً إلى إضعاف مكانة إيران وربما ضرب المشروع النووي الإيراني. نتنياهو يشدد في خطاباته كافة على أن إسرائيل تخوض حرباً ضد إيران وضد محور الشر، كما يسميه. بعدما انفردت إسرائيل، من دون أي إزعاج جدي، في ضرب «حماس» وتنفيذ تدمير شامل في غزة يرقى إلى الإبادة، وتنفيذ ما تريده في الضفة الغربية بدون أي رادع أو مانع، وادعائها أنها ترمي إلى فك الارتباط بين جبهة الشمال وغزة، تقوم بعدما بادرت إلى فتح حرب واسعة ضد حزب الله، والتهديد بتوجيه ضربة قوية لإيران بعد الهجمات الصاروخية الإيرانية يوم الثلاثاء الماضي، بغرض واقع أمني وعسكري جديد مختلف، معاكس لكل ما قالته إسرائيل ورغبت به لغاية الآن. إسرائيل تقوم بنفسها بإنتاج تشبيك بنيوي بين أهداف ونتائج الحرب في الجبهات كافة. فبدل فك الارتباط، خلقت إسرائيل واقعاً جديداً يتعلق فيه تحقيق أهداف الحرب على غزة بنتائج الحرب مع حزب الله، ونتائج المواجهة مع إيران. ولا تستطيع إسرائيل التوصل إلى اتفاق مع «حماس» قبل وضوح نتائج الحرب أمام حزب الله، ولا تستطيع إعادة مستوطني الشمال من دون أن تتضح نتائج المعارك والضربات مع إيران. ولا تستطيع إعادة قوات حزب الله إلى نهر الليطاني من دون حسم المعارك والحرب. بذلك، دفعت إسرائيل بأبديها إلى تشابك وترابط الجبهات والأهداف والنتائج.

نتنياهو في الأمم المتحدة، 27 سبتمبر الماضي (Getty)

تقرير

إسرائيل تتفاخر بشنّ حرب على الأمم المتحدة ووكالاتها

يوسف أبو وطفة

يتزايد الاستهداف الإسرائيلي لمنظمات الأمم المتحدة، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، منذ بداية الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة قبل نحو عام، سواء على الصعيد الرسمي والقرارات الصادرة بحق هذه المنظمات الأممية أو حتى ملاحقة العاملين فيها وقتلهم، كما جرى مع العشرات منهم. ويُعتبر القرار الأخير الصادر أول من أمس الأربعاء، عن وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس، اعتبار الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس «شخصية غير مرغوب بها في إسرائيل»، آخر الاستهدافات التي تطاول الشخصيات الأممية العاملة في الحقل الدبلوماسي. ويأتي هذا القرار الإسرائيلي بعد شهور قليلة من تشريعات أقرّها الكنيست ضد منظمة أونروا، تتضمن إغلاق مكاتبها في القدس المحتلة والتعامل معها على أنها «منظمة إرهابية»، في إشارة واضحة إلى رغبة الاحتلال بمحو الشوا، إن بنيامين نتنياهو اليمينية في إنهاء عمل المنظمة في الأراضي الفلسطينية وإنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين. ولم يقتصر الأمر عند قرارات حكومية وتشريعات أصدرها الكنيست، إذ استشهد وأصيب العشرات من الموظفين العاملين في الأمم المتحدة و«أونروا» نتيجة عمليات القصف التي تطاول مختلف مناطق القطاع.

وبحسب بيانات «أونروا»، فإن 223 موظفاً من موظفيها استشهدوا حتى الآن، بفعل الهجمات الإسرائيلية على القطاع، فضلاً عن تدمير ثلثي المنشآت في غزة، حيث تم الإبلاغ عن 464 حادثة أثّرت على مباني «أونروا» وعلى الأشخاص الموجودين داخلها منذ بدء الحرب في 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي. ووفق البيانات، فقد تأثرت 190 منشأة مختلفة تابعة لـ«أونروا» بسبب الأعمال الحربية، فيما تعرّضت لتدمّر أو أضرار كبيرة، بذريعة أن كل شيء مباح في ملاحي «أونروا» وأصيب 1790 آخرون على الأقل منذ بدء الحرب.

وتعكس الهجمات الإسرائيلية المتكررة للمقار المحسوبة على المنظمات الأممية، عدم احترام إسرائيل للمنشآت المدنية والوكيلة المحمية بموجب القانون الدولي واتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة خلال الحروب، فضلاً عن تعمّد استهداف هذه المنشآت بشكل متكرر من خلال القصف الجوي والمدفعي لها. وعن ذلك، قال رئيس شبكة المنظمات الأهلية أمجد الشوا، إن الاحتلال يتهجم تاريخياً على المنظمات الأممية والعاملين فيها على مدار عقود، لا سيما في الأوقات التي كانت تشهد قرارات لصالح القضية الفلسطينية، حيث كان يقوم الاحتلال بالتضييق على عمل البعثات الأممية في الأراضي الفلسطينية. وأضاف الشوا لـ«العربي الجديد»، أن الاحتلال يقوم بشكل دائم بالتحريض على «أونروا» ومهاجمتها ومحاولة تقليص التمويل وقطعه، كما حدث خلال عهد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب. وأشار إلى أنه خلال الحرب الحالية، قام الاحتلال بتصعيد الهجمات ضد وكالات الأمم المتحدة، لا سيما حينما وضعت منظمة «يونيسف» (منظمة الأمم المتحدة للطفولة) الاحتلال الإسرائيلي في القائمة السوداء. وبحسب رئيس شبكة المنظمات الأهلية، فإن الهجمة الإسرائيلية لها تأثيراتها على الأرض في ما يتعلق بالمؤسسات الأممية، حيث تم رصد استشهاد أكثر من 210 من عمال الإغاثة في «أونروا»، عدا عن استهداف مقار المنظمة الأممية، بالإضافة إلى استهداف مقدراتها كالسيارات والمكاتب المحسوبة عليها. ولفت إلى أن الاحتلال يمنع وصول العاملين في المنظمات الأممية، مثل مفوض عام «أونروا» فيليب لازاريني، فضلاً عن التضييق الذي يتعرض له العاملون في المنظمات الأممية على مدار شهور الحرب. ورأى الشوا أن الاحتلال، وعبر قراراته وإجراءاته الحالية، يريد المساس بالمنظومة الدولية والأممية، وفرض واقع جديد يقوم على قانون «الغاب» وتغييب القانون الدولي، وبات يتعامل كسلطة فوق القانون الدولي.

> 223 من موظفي «أونروا» استشهدوا حتى الآن في غزة

من قصف مقر أونروا، دير البلح، يوليو 2024 (عبد الرحيم خطيب/الأناضول)

من جهته، أشار أستاذ العلوم السياسية ناجي شراب، إلى أن سلوك الاحتلال تجاه القانون الدولي والأمم المتحدة يظهر في عدم تنفيذه أيا من قرارات الصادرة على مدار تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، أو حتى التصريحات المختلفة الصادرة عن المسؤولين والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ عام 1948 وحتى الآن. ولفت شراب، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن الاحتلال يستخدم بالشرعية الدولية وبدور المنظمات الأممية كافة، مستغلاً الغطاء الأميركي الممنوح له والذي يوفر له الفيتو (حق النقض) في مختلف الأوقات لتعطيل قرارات صادرة بخصوص الشعب الفلسطيني. وأضاف أن المشكلة الحالية تكمن في وصول الاحتلال إلى مرحلة من التطاول على رموز الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمين العام أنطونيو غوتيريس ووكالاتها المختلفة، وعرقلة عمل الموظفين الأمميين والدوليين في الأراضي الفلسطينية. ورأى أن أحد مسببات هذا الأمر يتمثل في القرارات المتعلقة بالعضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة والمخاوف الإسرائيلية المستقبلية من التداعيات المترتبة على مثل هذه القرارات، لا سيما على الصعيد القانوني وملاحقة القادة السياسيين والعسكريين.

الحدث

قمة الحوار الآسيوي تدعو إلى وقف العدوان

الاحتلال يعلن اغتيال روحي مشتهى

اعربت القمة الثالثة لحوار التعاون الآسيوي، من الدوحة، عن قلقها العميق من استمرار العدوان على غزة، مطالبة بوقف فوري له

الدوحة ـ **انور الخطيب**
غزة ـ **العربي الجديد**

ارتفعت حصيلة الشهداء في غزة، أمس الخميس، بعدوان الاحتلال الإسرائيلي، إلى 41 ألفاً و788 شهيداً، وذلك مع ارتكاب قوات الاحتلال المزيد من المجازر في القطاع، فيما لا تزال الدعوات العربية تتوالى لوقف العدوان المستمر منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، التي خرجت أمس، من على منبر القمة الثالثة لحوار التعاون الآسيوي، المنعقدة في الدوحة، ولا سيما في بيان القمة الختامي، وكلمة أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، الذي حذّر من التصعيد الإسرائيلي في لبنان أيضاً، واستغلال الاحتلال للعجز الدولي لتطبيق مخططاته، ولا سيما في الضفة الغربية المحتلة.

وأعربت القمة الثالثة لحوار التعاون الآسيوي، بحضور 35 دولة مشاركة، أمس، في ختام أعمالها التي استمرت يومين، عن القلق العميق إزاء الوضع الخطير في قطاع غزة، ودعت إلى وقف إطلاق نار فوري وكامل وشامل في القطاع، والسماح بوصول الإغاثة والمساعدات الإنسانية الأساسية إليه دون قيود. وأكدت القمة ضرورة الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن والمعتقلين من جانب الاحتلال وحركة حماس بناءً على اتفاق متبادل، وأكدت دعمها للعضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، والتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة للقضية الفلسطينية. وأكد البيان الختامي للقمة (بيان الدوحة) التزام الدول الآسيوية دعم السلام والاستقرار الإقليميين والحفاظ عليهما على المدى الطويل، وتشجيع تبادل الأفكار بين الدول الأعضاء في حوار التعاون الآسيوي بشأن النُّهُج المكنة والتدابير العملية في هذا الصدد. وفي كلمته أمام القمة، أكد أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، «أهمية العمل على احتواء التصعيد وخفض التوتر واحترام سيادة الدول ووحدة أراضيها»، معتبراً أن «ما يجري في قطاع غزة عمليات إبادة جماعية»، ومضيفاً أنّ «العالم لا يزال يشهد تصاعداً خطيراً في الحرب التي تشنها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على غزة». وقال أمير قطر إن «إسرائيل تستغل العجز الدولي لتوسيع الاستيطان في الضفة الغربية، وترى الفرصة متاحة الآن لتطبيق مخططاتها في ضمّ الضفة أو أجزاء منها». وحول ما يجري من تصعيد إسرائيلي في لبنان، دعا أمير قطر إلى «العمل الجاد لوقف العدوان على لبنان»، مجدداً رفضه للغارات والعمليات العسكرية الإسرائيلية ضد الجمهورية اللبنانية». وأضاف: «سبق أن حذرنا من عواقب عدم محاسبة إسرائيل على ما ارتكبته من جرائم ضد الإنسانية». وأكد أن دولة قطر «ستظل داعمة للشعب الفلسطيني في حصوله على حقوقه المشروعة، وأن الأمن لن يتحقق دون تحقيق السلام العادل وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967». من جهته، أكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس، خلال القمة، أن «الشعبين الفلسطيني واللبناني يتعرضان لحرب إبادة وحشية»، مطالباً المجتمع الدولي بالتدخل. وذكّر عباس بأن الاحتلال «دمّر أكثر من 90% من المنشآت والمباني في غزة»، مؤكداً أن «دولة فلسطين تسعى للخلاص من العدوان في غزة والضفة وصولاً إلى إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية».

> أمير قطر: ما يجري في قطاع غزة عمليات إبادة جماعية
>
> محمود عباس: الاحتلال دمّر أكثر من 90% من منشآت القطاع

في غضون ذلك، واصل جيش الاحتلال ارتكاب المزيد من المجازر في غزة، وقالت وزارة الصحة في غزة، إن الاحتلال ارتكب 8 مجازر في القطاع، في 24 ساعة، استهدفت المدنيين، حيث لا يزال عدد من الضحايا تحت الركام وفي الطرقات، لافتة إلى ارتفاع حصيلة العدوان منذ 7 أكتوبر 2023 بالقطاع إلى 41 ألفاً و788 شهيداً، بالإضافة إلى 96 ألفاً و794 إصابة. وأعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي وجهاز الأمن العام (الشاباك)، أمس، أنه اغتال قبل 3 أشهر، روحي مشتهى، المسؤول في حركة حماس، «الذي عمل رئيساً لسلطة الحكم الحمساوية في القطاع»، وفق تعبير بيان صادر عن الجيش، بالإضافة إلى اغتياله «سامح السراج، المسؤول عن ملف الأمن لدى المكتب السياسي واللجنة التنفيذية الحمساوية»، وكذلك «سامي عودة، رئيس جهاز الأمن العام الحمساوي، وذلك من خلال غارة مشتركة شنّها جيش الدفاع والشاباك» في القطاع. وقال جيش الاحتلال إنه جرت مهاجمة القياديين الثلاثة «بناءً على توجيه استخباري دقيق، حين اختبأوا داخل مجمع تحت أرضي مبطن ومزود شمالي قطاع غزة». واعتبر البيان أن مشتهى كان يُعدّ الشخصية الأرفع والأبرز لدى المكتب السياسي الحمساوي في غزة، وكان يُعدّ اليد اليمنى للسنوار. وهذه المرة الرابعة التي يعلن فيها جيش الاحتلال والشاباك، اغتيال مشتهى والسراج وعودة. وحمل الإعلان الجديد الصادر عن الاحتلال الإشارة لتأكده من اغتيال القادة، علماً أن حماس لم تعلن منذ بداية الحرب أيّاً من الاغتيالات التي طاولت قادتها، باستثناء عدد محدود منهم. ويبدو أنها تنتهج بذلك تكتيكاً سياسياً ومعنوياً. وكان مشتهى قد ساهم في تأسيس أول جهاز أمني تابع للحركة الذي عرف في الانتفاضة الأولى بجهاز «مجد»، فيما يعتبر سامح السراج من الشخصيات الأمنية التي تجمع بين المستوى السياسي والعسكري، وهو من الرعيل الثاني الذي تلا جيل المؤسسين.

من عمليات الإنقاذ في خانيونس، الأربعاء (بشار طالب/فرانس برس)

متابعة

الاحتلال يغلق المسجد الإبراهيمي ويمنع الأذان

أغلقت قوات الاحتلال، أمس الخميس، المسجد الإبراهيمي في الخليل، واستباح مستوطنون المسجد الأقصى بالاعياد اليهودية

القدس المحتلة ـ **محمد عبد ربه**
رام الله ـ **العربي الجديد**

استشهد فلسطيني، أمس الخميس، بزعم محاولته تنفيذ عملية طعن قرب مدينة الخليل جنوبي الضفة الغربية، فيما أغلقت قوات الاحتلال المسجد الإبراهيمي في مدينة الخليل، بحجة الأعياد اليهودية، فيما اقتحم مئات المستوطنين المسجد الأقصى، بحراسة قوات الاحتلال، التي سمحت لهم بأداء طقوسهم الدينية. وقال جيش الاحتلال، إنه جرى «تحييد» فلسطيني، بزعم محاولته تنفيذ عملية طعن قرب مدينة الخليل. وزعم جيش الاحتلال في بيان، أن «مخرباً مسلحاً» بسكين وصل إلى مدخل مقر قيادة لواء يهودا، وقام جنود الجيش الإسرائيلي بتحييده»، مضيفاً أنه «لم تقع إصابات في صفوف الجنود». وأكدت وسائل إعلام الاحتلال أنه جرى إطلاق النار على الفلسطيني، ما أدى إلى استشهاده، من دون أن تُعرف هويته حتى عصر أمس. وأغلقت قوات الاحتلال، أمس، الحرم الإبراهيمي في الخليل، مشددة إجراءاتها القمعية بحق المواطنين في البلدة القديمة، بحجة الأعياد اليهودية. وأوضح مدير أوقاف الخليل، غسان الرجبي، بحسب ما نقلته عنه وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، أن الإغلاق استمر حتى العاشرة من مساء أمس، «ليستبيحه المستوطنون لأداء طقوس دينية تلمودية ورقصات واحتفالات في انتهاك لحرمته». وأضاف أن قوات الاحتلال التي اقتحمت البلدة القديمة من الخليل «منعت دخول موظفي الأوقاف والشؤون الدينية إلى الحرم، وفرضت حظراً للتجول على جارات جابر والسلايمة، وواد الحصين، كما أبلغ جنود الاحتلال الأهالي أن التضييق سيستمر حتى يوم الأحد المقبل (بعد غد)». وشدّد على أن الأعياد اليهودية «جزء من الإجراءات التهويدية للحرم الإبراهيمي وتعبر على حرمته، واعتداء على حقوق المسلمين في الوصول إلى أماكن عبادتهم»، مطالباً المجتمع الدولي بالتدخل لحماية المقدسات.

> استشهد فلسطيني بزعم محاولته تنفيذ عملية طعن قرب الخليل

ويمنع جيش الاحتلال رفع آذان الفجر في المسجد الإبراهيمي لليوم الـ22 على التوالي، علماً أنه يغلق الحرم عشرة أيام سنوياً بشكل كامل، بحجة الأعياد اليهودية. وأكدت حركة حماس، أمس، أن إغلاق الاحتلال الحرم الإبراهيمي لن يفلح في تهويد وطمس المعالم الإسلامية في فلسطين، مشددة على أنه جريمة واعتداء سافر على مسجد إسلامي خالص، وإمعان في التضييق على ممارسة الشعائر الدينية، وطالبت المجتمع الدولي بـ«التحرك الفاعل لاتخاذ إجراءات صارمة ضد حكومة الاحتلال الفاشية».

ومع بدء أول أيام الأعياد اليهودية، استباحت أعداد كبيرة من المستوطنين، صباح أمس، باحات المسجد الأقصى أيضاً، بحماية قوات كبيرة من شرطة الاحتلال التي منعت حرّاس المسجد من مواكبة أفواج المقتحمين، كما شددت من قيودها على دخول المصلين إلى باحات الأقصى، فيما أدى المستوطنون سجوداً ونفخوا بالبوق. ووصف أحد مساعدي مدير عام أوقاف القدس، في حديث لـ«العربي الجديد»، الوضع أمس في باحات الأقصى بالخطير بالنظر إلى ما قام به المستوطنون من النفخ في البوق أكثر من مرة، وأداء الطقوس التوراتية خصوصاً السجود الملحمي والغناء والرقص في المنطقة الشرقية المتاحة لمصلى باب الرحمة، وبالقرب من باب السلسلة خلال خروجهم من هناك ومغادرتهم باحات المسجد، ثم إقامة حلقات الرقص عند باب وسط حي السلسلة. كما اقتحمت قوات الاحتلال، أمس، قرية عنزا جنوب جنين، حيث اعتقلت الأسير المحرر إياد محمد حسن صدقة، وكذلك اقتحمت بلدتي عزون وكفر ثلث شرق قلقيلية، واعتدت على طلاب مدارس بلدة الخضر جنوب بيت لحم، بحسب وكالة وفا. وقالت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني، في بيان، إن قوات الاحتلال اعتقلت منذ مساء أول من أمس الأربعاء وحتى صباح أمس الخميس 15 مواطناً على الأقل من الضفة الغربية، بينهم شقيقان، وأسرى سابقون. وتوزعت عمليات الاعتقال، بحسب الهيئة والنادي، في محافظات رام الله، الخليل، جنين، نابلس، وطوباس، ورافقها تنفيذ عمليات تنكيل واسعة، واعتداءات وتهديدات بحق المعتقلين وعائلاتهم، بالإضافة إلى عمليات التخريب والتدمير الواسعة في منازل المواطنين. وأشارت الهيئة والنادي إلى أن عدد حالات الاعتقال، منذ بدء حرب الإبادة المستمرة والعدوان الشامل على أبناء الشعب الفلسطيني، في 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، بلغ أكثر من 11 ألفاً و100 مواطن من الضفة والقدس المحتلتين. وأكدا أن الاحتلال يواصل تنفيذ حملات الاعتقال في الضفة، التي ترافقها عمليات تنكيل وتعذيب ممنهجة بحق المعتقلين وعائلاتهم، بشكل غير مسبوق، وهو ما يستثنى خلال حملات الاعتقال المرضى والجرحى وكبار السّن.

يُذكر أن جيش الاحتلال أجبر، مساء أول من أمس، ثلاث عائلات فلسطينية في قريتي عانين ونزلة الشيخ زيد، قرب مدينة جنين، شمالي الضفة، على إخلاء منازلها، وحوّلها إلى ثكنات عسكرية.

شرق غرب

معارك عنيفة في ولاية سنار السودانية

دارت معارك عنيفة، أمس الخميس، بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع بمنطقة جبل موية بولاية سنار، جنوب شرقي السودان، والتي سيطرت عليها «الدعم السريع» في 25 يونيو/حزيران الماضي، فيما أشار شهود عيان، لـ«العربي الجديد»، إلى أن الجيش نفذ خطة هجومية على تمركزات «الدعم» في المنطقة، وتمكن من الاستيلاء على جبل الأعور ومنطقة فنقوها والمحطة.
(العربي الجديد)

تبون يقر مراجعة إدارية قبل انتخابات محلية

ذكر بيان للرئاسة الجزائرية، مساء أول من أمس، أن الرئيس عبد المجيد تبون (الصورة) كلف وزير الداخلية الأسبق دحو ولد قابلية، قيادة فريق من الخبراء والمسؤولين والنواب في البرلمان، بمراجعة وتحضير مسودة جديدة للقوانين التي تنظم العمل في مؤسسات الحكم المحلي (الولايات والبلدات). ويتوقع أن يقر تبون على أساس المسودة الجديدة، إلغاء الدائرة (المقاطعة) من نظام مؤسسات الحكم المحلي، قبل انتخابات محلية جزئية (في ولايات منتدبة) العام المقبل.
(العربي الجديد)

العراق: قتلى من الامن بهجوم لـ«داعش»

قالت وزارة الداخلية العراقية، أول من أمس الأربعاء، إن أربعة جنود من القوات المسلحة قتلوا، وأصيب نحو ثلاثة آخرين بجروح متوسطة وخفيفة، في كمين لعناصر من «داعش» في منطقة وادي زغيتون بالقرب من محافظة كركوك، شمالي البلاد. وتبنى «داعش» الهجوم، فيما نشرت مواقع الكترونية مقربة من التنظيم صوراً لجثث العناصر الأمنية العراقية التي سقطت من جزاء الكمين.
(العربي الجديد)

«العفو الدولية» تطالب بالكشف عن مصير البرغثي

طالبت منظمة العفو الدولية، في بيان أمس الخميس، قيادة اللواء المتقاعد خليفة حفتر بالإفصاح عن مصير ومكان وزير الدفاع بحكومة الوفاق الوطني السابقة المهدي البرغثي، و18 من أقاربه ومؤيديه، وذلك «بمناسبة مرور عام على الاختفاء القسري» للبرغثي وأنصاره. واتهمت المنظمة قيادة حفتر بالسعي «للقضاء على كل من يمثل تحدياً فعلياً أو مُتصوراً لسيطرتها المطلقة على السلطة»، ما توفره لها هذه السيطرة المطلقة من «إفلات شبه كامل من العقاب».
(العربي الجديد)

روته يؤكد دعم «ناتو» لأوكرانيا

تعهّد مارك روته (الصورة)، الأمين العام الجديد لحلف شمال الأطلسي (ناتو)، خلال أول زيارة له أمس الخميس إلى أوكرانيا منذ توليه منصبه الثلاثاء الماضي، بمواصلة تقديم الدعم لكييف في حربها ضد موسكو. والتقى روته الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي في كييف، فيما قال زيلينسكي إنه ناقش مع روته عناصر ما تسمى بخطة النصر الأوكرانية، وذلك قبيل اجتماع يعقده الحلف في قاعدة رامشتاين الجوية بألمانيا الأسبوع المقبل.
(أسوشييتد برس)

تتفاوت وعود المرشحين الثلاثة في الانتخابات التونسية، إذ يعد المرشح المسجون العياشي زمال بدستور جديد، فيما يتعهد المرشح زهير المغزاوي بتعديلات على دستور قيس سعيّد، وسط تبرير الأخير، وهو المرشح الثالث، إجراءات 25 يوليو التي شكّلت انقلاباً على الدستور والأنظمة

الدستور والانقلاب في وعود استحقاق غير متكافئ

الانتخابات التونسية بين 3 مرشحين

تونس ـ **وليد التليلي**

أحد شوارع اريانة في تونس، 29 سبتمبر 2024 (Getty)

يتوجّه التونسيون، بعد غد الأحد، إلى صناديق الاقتراع لاختيار مرشح للانتخابات الرئاسية من بين ثلاثة قبلت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ترشحهم، وهم رئيس حركة عازمون، العياشي زمال، المسجون حالياً، والذي يحمل الرقم 1 على ورقة الانتخابات، والأمين العام لحركة الشعب زهير المغزاوي الذي يحمل الرقم 2، والرئيس الحالي قيس سعيّد الذي يحمل الرقم 3. وتتضارب الوعود الانتخابية بين المرشحين الثلاثة، خصوصاً السياسية منها، إذ تتحدد مواقف الجهات الحزبية والمدنية والشعبية في الغالب من المواقف السياسية وما يُقترح من إصلاح للمناخ السياسي، بعد سنوات من تراجع منسوب الحرية في البلاد.

ويؤكد مدير حملة زمال، رمزي الجبابلي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «البرنامج السياسي للعياشي زمال يقوم على وضع دستور جديد (بعد الدستور الذي صدّق عليه الرئيس التونسي قيس سعيّد عقب استفتاء 25 يوليو/تموز 2022، والذي يمنح سلطات أوسع عن تلك التي في دستور 2014 الذي وضع بعد الثورة) في ظرف ثلاثة أشهر، وسيكون الأنجع لأنه سيكون بمشاركة جلّ التونسيين وسيتم عرضه على الاستفتاء وتصادق عليه المحكمة الدستورية». ويشير إلى أن الحملة تدعو أيضاً إلى «الإفراج عن جميع المساجين السياسيين، لأنه يُفترض أن يكون السجن آخر الحلول حتى بالنسبة لجرائم الحق العام»، موضحاً أن «السجون اليوم مكتظة في حين أن الحرية هي الأساس، وهناك عقوبات بديلة يمكن اعتمادها». ويشدّد على ضرورة «طيّ هذه الصفحة بعيداً عن الصراعات الأيديولوجية واقتسام السلطة، وكل هذا يجب أن ينتهي من أجل فكرة المواطنة والعيش المشترك». ويلفت الجبابلي إلى أن «المسار الانتخابي تعسفي، ظالم واستبدادي»، موضحاً أنه «لا يكفي الانحرافات التي حصلت تجاه بقية المرشحين وعدم تطبيق أحكام المحكمة الإدارية (إقصاء كل من عبد اللطيف المكي وعماد الدايمي ومنذر الزنايدي من قبل هيئة الانتخابات رغم قرار المحكمة الإدارية بإدراجهم في قائمة المرشحين)، وتنقيح القانون الانتخابي لسحب البساط من المحكمة الإدارية ودائرة المحاسبات ومنح صلاحياتها للقضاء العدلي، بل يتم التنكيل بالمرشح العياشي زمال وحرمانه من ممارسة حقه بوصفه مرشحاً، وعدم منح التونسيين حق الاختيار، كي يكونوا يوم السادس من أكتوبر/تشرين الأول أمام مرشح وحيد وأوحد». وبرأي الجبابلي فإنه «من الغريب أن ندخل انتخابات بمرشحَيْن اثنين وسجين (في إشارة إلى زمال)، في حين أن التعددية الانتخابية لا تعني الزج بالخصوم في السجن، خصوصاً بعد قبول ترشح زمال رسمياً من قبل هيئة الانتخابات». ويبيّن أن «حظوظ العياشي زمال كبيرة بحسب الحملة الانتخابية وتحركاتها في الشارع وردود الأفعال، وهو يحظى بتعاطف شعبي»، معتبراً أنه «قد يكون الأوفر حظاً في الفوز، لذلك يتم وضع العراقيل».

في المقابل، قال المرشح زهير المغزاوي إنه «لا عودة إلى دستور 2014» في حال فوزه بالانتخابات، وإن «تلك مرحلة من تاريخ تونس انتهت، ولا عودة إلى الوراء»، مشدّداً في تصريح لإذاعة موزاييك الخاصة، الأربعاء الماضي، على أنه «لن نعود للجمهوريات التي كانت موجودة وأجواء المشاحنات في البرلمان والتي انتهت بعيش كلّ التونسيين

رمزي الجبابلي: حظوظ العياشي زمال كبيرة بحسب الحملة

حالة من الإحباط. وأنا الضمان لعدم عودة كل ما سبق». وبرأيه فإن «تونس ليست ملكاً لرئيس الجمهورية، بل هي ملك لشعبها ولمؤسساتها»، متعهّداً بأن «تتم المحافظة على دستور 2022، مع إدخال تعديلات في صلاحيات رئيس الجمهورية لأنه من غير المقبول أن تكون كل الصلاحيات في يد شخص واحد فوق المحاسبة». وقال إن «هذه التعديلات ستشرف عليها لجنة من الخبراء»، مشيراً إلى أنه في حال فوزه بالانتخابات الرئاسية سيقوم بتعيين المحكمة الدستورية في غضون شهر واحد، وسيلغي العمل بالمرسوم 54 (يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال ويحاكم بموجب حالياً نشطاء وسياسيين).

من جهة أخرى فإن قيس سعيّد لم يصرّح ببرنامجه السياسي بالتفصيل. ووفق بيانه الانتخابي، منتصف الشهر الماضي، فإن «الهاجس الأكبر من وراء إجراءات 25 يوليو 2021 (ألغى العمل بدستور 2014، وحلّ البرلمان ومجلس القضاء) كان الحفاظ على السلم داخل المجتمع»، قائلاً إن «كل خطوة تم اتخاذها كانت خطوة في حقل مليء بالألغام»، فضلاً عن «اكتشاف ارتباط العديد من الدوائر الإجرامية في الداخل بمثيلاتها في الخارج». وأشار في البيان إلى أنه «قد يأتي يوم تذكر فيه تفاصيل كثيرة عن المغالطات وكل أوجه العمالة وشتى الخيانات»، مضيفاً أنه «أمام سلب الثروات واستشراء الفساد وتهريب الأموال والإرهاب والاغتيالات، والتسلل إلى كل مفاصل الدولة بهدف تقسيمها، كان لا بدّ من اتخاذ القرار التاريخي لإنقاذ الدولة والاستجابة لمطالب المواطنين لحقّهم في حياة كريمة تحفظ حقوقهم وحرياتهم، والدخول يداً واحدة في معركة تحرير وطنية لا رجوع بعدها إلى الوراء، فكان يوم 25 يوليو 2021».

هذه المواقف والوعود المتباينة، ألقت بظلالها على الساحة السياسية التونسية، خلال الأيام الماضية، وعمّقت الخلافات بشأن اختيار المرشح الأنسب، وبشأن المقاطعة أو المشاركة في الانتخابات التونسية. فقد دعا الرئيس التونسي الأسبق، المنصف المرزوقي، في رسالة مسجلة على منصة فيسبوك، مساء أول من أمس الأربعاء، التونسيين إلى «مقاطعة الانتخابات الرئاسية القادمة»، إذ إن «من قام بالانقلاب ووضع الناس في السجون وضيّق على الحريات وغيّر القوانين، لن يقبل بانتخابات نزيهة وديمقراطية»، متسائلاً «هل تتصورون فعلاً أن من قام بكل ذلك سيقبل بانتخابات نزيهة؟». ورأى المرزوقي أن «نتائج الانتخابات محسومة سواء صوّت التونسيون أم لم يصوّتوا، ومهما كان اختيارهم، لأن القرار تم اتخاذه من الدولة العميقة ومن أربع دول أجنبية معنية بالشأن التونسي. وأن الذهاب للتصويت هو قبول بلعب دور كومبارس في مسرحية رديئة». وحذّر من «إعادة انتخاب سعيّد لخمس سنوات مقبلة»، معتبراً «ذلك سيؤدي إلى انهيار الوضع الاقتصادي بسبب تفاقم الأزمة السياسية منذ الانقلاب وكذلك بسبب مناخ الاستثمار المتردي واستهداف جميع رجال الأعمال ما أدى إلى نفورهم وبحثهم عن وجهات استثمار خارجية».

ومن سجنه في المرناقية، بالضاحية الغربية للعاصمة، وجّه المعتقل السياسي عبد الحميد الجلاصي (استقال من حركة النهضة في 2020) رسالة إلى التونسيين، دعا فيها إلى «المقاطعة وعدم مخادعة شعبنا بمعارك لا فائدة فيها». وقال إن «صاحب الانقلاب كان منذ البداية يهيّئ لانتخابات يكون فيها منافساً لنفسه»، موضحاً أن «مشروعه لنفسه هو تملّك الدولة وتحييد المجتمع، وكلّ الخطوات التي حدثت منذ 25 يوليو 2021 في مسار بناء المؤسسات والتشريع والتعاون مع الوضع السياسي تؤكد ذلك». وأضاف الجلاصي أن «الزخم الذي أحدثه ترشّح عدد من الشخصيات الوازنة، أثار ارتباك صاحب السلطة وخوفه واستعداده لتجاوز كل الحدود، فلا شيء غير ممكن في نظره».

كذلك قال المعتقل جوهر بن مبارك، والقيادي في جبهة الخلاص الوطني المعارضة، في رسالة من سجنه: «بعد أن حرمتني سلطة الانقلاب من ممارسة حقي في التصويت. فإني أدعو جميع المناضلات والمناضلين الذين ملأت حناجرهم ساحات الاحتجاج والمقاومة أن يبلغوه نيابة عني وفي حقي يوم السادس من أكتوبر في صناديق الاقتراع»، وأن يضعوا «قاطع ومقطوع» تحت «صورة المرشح عدد 1 العياشي زمال». وأضاف بن مبارك: «لا تتركوه يعبث وحيداً بإرادة التونسيين والتونسيات، وأوصِلوا أصواتكم وتصويتكم بقوة وبكثرة».

دعوات متزايدة لمقاطعة الاستحقاق الرئاسي

دعت خمسة أحزاب في تونس لمقاطعة الانتخابات الرئاسية، الأحد المقبل، باعتبارها مجرد مبايعة للرئيس قيس سعيّد، فيما تواصل أحزاب أخرى إعلان عدم اعترافها بنتائج الانتخابات

تونس ـ **بسمة بركات**

دعت أحزاب تونسية إلى مقاطعة الانتخابات الرئاسية، الأحد المقبل، مؤكدة أنها ستواصل النضال السلمي عبر الاحتجاج في الشارع ورفض هذا المسار، باعتبار أن هذه الانتخابات ليست سوى مبايعة للرئيس قيس سعيّد. وأكدت خمسة أحزاب، وهي «العمال» و«الاشتراكي» و«التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات» و«المسار الديمقراطي الاجتماعي» و«القطب»، في مؤتمر صحافي أمس الخميس، أن الوضع الراهن يقتضي المقاطعة ثم إصلاح المسار. واعتبر الأمين العام للحزب العمال حمة الهمامي، خلال المؤتمر، أن تونس اليوم «أمام انقلاب ثان، إذ حصل انتقال من نظام ديمقراطي إلى نظام سياسي جديد قائم على الاستبداد والديكتاتورية، لأن شخصاً واحداً يتحكم في كل شيء». وأوضح أن «المقاطعة ستكون مقاطعة نشيطة، وتقوم على مواصلة النضال والاحتجاج والنزول إلى الشارع»، مشيراً إلى تنظيم مسيرة اليوم الجمعة في العاصمة، وحتى بعد الانتخابات. من جهته، قال الأمين العام للحزب الاشتراكي منصف الشريقي إن الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات

حمة الهمامي في العاصمة تونس، أغسطس 2019 (فرانس برس)

«ضرورية رغم أن التغيير يحصل عادة عبر صندوق الاقتراع، لكنه للأسف اليوم (مسار الانتخابات) غير نزيه وسيكون ربما محل تزييف». من جهتها، قالت حركة النهضة، في بيان أمس، إن «الخروقات التي اكتنفت المسار الانتخابي تؤكد أن السلطة عملت على إفساد العملية الانتخابية بكاملها، في نزوع تسلطي واستبدادي مفضوح، عبر سيل من الإجراءات والمراسيم التي فُرضت من أجل تأبيد بقاء الرئيس المنتهية ولايته». واعتبرت أن «المؤشرات المبكرة أكدت عدم نزاهة المسار الانتخابي وفقدانه الشفافية»، من دون تحديد موقف من المشاركة في الانتخابات. أما حزب التيار الديمقراطي، فأعلن في بيان، مساء أول من أمس الأربعاء، عدم اعترافه بشرعية الانتخابات وبالنتائج التي ستفرزها، وذلك «في غياب كل مقومات التعددية والتنافس الحر والنزاهة والشفافية». ودعا الحزب «جميع القوى الوطنية من أحزاب وجمعيات ومنظمات وسائر التونسيات والتونسيين إلى مواصلة النضال السلمي المدني للدفاع عن حقوقهم وحرياتهم، والتصدي للانحراف الاستبدادي الشعبوي الذي تكرسه السلطة القائمة إلى حين استرجاع المسار الديمقراطي». وذكر أن «مسار الانتخابات شهد كل أشكال الإقصاء الممنهج والتضييق على المنافسين الجدّيين و«توظيف القضاء العدلي لافتعال القضايا والقرارت والأحكام القضائية المجحفة في حق كل منافس جدّي للرئيس المنتهية ولايته وشعبيته، لنشهد أضعف عدد من المرشحين لاستحقاق انتخابي رئاسي منذ الثورة، لم يسجل حتى في زمن الاستبداد».